عزمي بشارة | Azmi Bishara*

الجيش والحكم عربيًا: إشكاليات نظرية

Army and Political Power in the Arab World: Theoretical Challenges

تعالج هذه الدراسة العلاقة بين الجيش والسياسة، ليست بوصفها خطأً، أو عارضًا من عوارض الابتلاء العربي، بل نتاجًا لمراحل تاريخية، ولطبيعة الدولة العربية وصيرورة نشوئها وبنيتها وعملية التحديث فيها. وتنطلق الدراسة من فرضية مؤداها: أنّه لا يوجد جيش بعيد عن السياسة بحكم تعريفه. وأنّ للجيوش في الدول المستقلة حديثًا دورًا في بناء الدولة، وفي تسريع عملية الانتقال من مرحلة إلى أخرى. وتركز الدراسة على تطلّع الجيش إلى السياسة بالمعنى الضيق، أي ممارسة الحكم والاستيلاء عليه. وتميز بين مفهومَي "الثورة" و"الانقلاب" مقدمة للوقوف على تجارب وحالات تاريخية مختلفة قام فيها العسكر بدور مهم في عملية التغيير السياسي والاجتماعي. ومع جزمها بصعوبة التوصل إلى نظرية وقانون يضبطان علاقة الجيش بالحكم وتصرّفه فيه، تحاول الدراسة التمييز بين انقلاب النظام على عملية سياسية أطلقها، وانقلاب ضباط راديكاليين بهدف إصلاح النظام أو تغييره، كما تحاول استنباط أبرز السمات المشتركة للانقلابات العسكرية.

كلمات مفتاحية: الجيوش العربية، الجيش والحكم، الانقلابات العسكرية، الدولة الوطنية العربية.

This study examines the relationship between the military and politics in the Arab world, not as a flaw or symptom of an Arab predicament, but as a product of history and a result of the nature, formation and structure of the Arab state. The study starts from the presumption that, by definition, there is no military without politics, since armies have historically played a key role in establishing modern states in developing countries and in accelerating the process of transition. The study distinguishes between "revolution" and "coup". While acknowledging the challenges in developing a theory or law to account for the army's relationship with political rule, the study attempts to highlight five key commonalities among military coups. The study also discusses the military coup's need for an alliance with civil and political forces in order to prevail.

Keywords: Arab Armies, Army and Political Power, Military Coups, Arab National State.

* مفكر عربي، المدير العام للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

* Arab Public Intellectual , General Director of the Arab Center for Research and Policy Studies.

مقدمة[1]

ليست هذه مقدمة لدراسة مجال الجيش والسياسة بصورة عامة، بل محاولة في تحديد الموضوع يتبعه تحليل عيني لبعض جوانب تدخّل الجيوش العربية المباشر في الحكم، ثم استنتاج مقولات نظرية بناءً على ذلك. فمن الصعب، إن لم يكن من المستحيل، إطلاق تعميماتٍ عابرة للزمان والمكان حول الجيش والسياسة، أي خارج السياق التاريخي، بما فيه التاريخ المحلي، والثقافة، والبنية الاجتماعية وغيرها.

تروم المحاولة النقد، من دون الانزلاق إلى تعداد المساوئ بوصفه مقدمة للوعظ. والنقد هنا رديف للنظرية. ورجلا النقد لا تقفان على ما يجب أن يكون، بل على ما هو قائم من علاقة بين الجيش والسياسة، ليس بوصفه خطأً، أو عارضًا من عوارض الابتلاء العربي، بل نتاج مراحل تاريخية وبنى اجتماعية واقتصادية وثقافة. إنّ تحليل الظواهر انطلاقًا من تاريخيتها وإعادة إنتاجها نظريًا، ودحض ما ينتشر من أساطير وأفكار مسبقة هي مكونات النقد الذي نقصد، أما الإجراء النقدي الذي يتلوه فيُتّخذ من خلال تبيين التوتر بين نتائج التحليل وضرورات التحول الديمقراطي عربيًا، وهي شاغلنا الراهن.

وتوخيًا للوضوح سنقوم بدايةً ببعض التحديدات لحصر الموضوع، ولو كان نظريًا:

- نعني بالجيش هنا ما يجمع الجيوش الوطنية الحديثة؛ أي القوات المسلحة المنظمة في فرق وأسلحة وفيالق وكتائب أو غيرها من التشكيلات المدربة على الطاعة بموجب تراتبية واضحة في تسلسل الأوامر من الجندي وحتى قيادة الجيش، التي تقوم لغرض الدفاع عن دولة، وقد تتدخّل أيضا للحفاظ على استقرارها الداخلي[2]. ولا نقصد القوى غير النظامية المسلحة في خدمة عقيدة أو طبقة أو قضية أو حزب. كما لا نقصد أيضًا فيالق فرسان يلبّون الدعوة للخدمة العسكرية، ومعهم جنودهم، وينضمون إلى حملة عسكرية بناءً على طلب الملك أو الإمبراطور، ويديرون إقطاعية في حياتهم العادية، أو يجبون الضرائب للسلطان، مع أنّ هذه الأخيرة سميت جيوشًا في الماضي. المقصود في هذه الدراسة هو الجيش النظامي التابع لدولة. وهو غالبًا ما يرتبط به في عصرنا جيش احتياط، وحتى إذا تعزّز في الحروب وحالات الطوارئ بقوات تعبئة شعبية وغيرها، تبقى نواته الأساسية قوات نظامية دائمة مؤلفة من ضباط وجنود محترفين خاضعين لقيادة.

وربما كان الجيش النظامي الأول في التاريخ هو الجيش الانكشاري العثماني[3]. وليس صدفة أنه بني من أسرى وصبية مخطوفين منتزعين من أهاليهم، في الواقع، كانوا يجلبون إلى معسكرات خاصة يخضعون فيها لتدريب رياضي وعسكري وديني، وتثقيف على الولاء للسلطان. ويجري تدريب بعضهم للعمل في ديوان السلطان، ومرافقه المختلفة. ومن زاوية نظر موضوعنا، كانت هذه الأساليب ما يلزم فعله لتجاوز العلاقات الاجتماعية والولاءات والعصبيات التي تفصل الأفراد (الرعية) عن الحكام، وذلك لبناء ولاء مباشر للسلطان. فلم تكن الدولة الحديثة قد قامت بعد، ولم يقم لها جيش يجمعه الولاء للوطن. والطريق الوحيد لإنتاج هذا الولاء المباشر في ذلك العصر هو التبعية الشخصية للسلطان، أي ملكية السلطان لهم. إنّهم في الواقع نوع جديد من المماليك، انتظم في جيش نظامي يتبع للسلطان. وإذا نظرنا إلى تدريبهم وعيشهم المشترك في القرون الأولى للسلطنة وجدناهم الأقرب إلى تصور أفلاطون لطبقة "حراس المدينة" في كتابه **جمهورية أفلاطون**.

ولاحقًا في مراحل أفول السلطنة، تحوّلت ملكية السلطان للانكشارية إلى ملكية الانكشارية للسلطان. ويحتاج تتبع هذه الصيرورة في التاريخ العثماني إلى دراسة خاصة، تتقاطع مباشرة مع موضوعنا، الجيش والسياسة. وعلى كل حال فإنّ جذور تدخّل الجيش بمعنى القوة النظامية المحترفة في السياسة تضرب بعيدًا في التاريخ العثماني؛ إذ أنشأت السلطنة جيشًا محترفًا مرتبطًا بالسلطان يمكن عدّه أوّل جيش مدرب محترف ومنظم في أوروبا. غير أنّه ما إن بدأت بوادر الأزمات الاقتصادية والسياسية، وتجذر الانكشارية في حياة المدينة العثمانية حتى أصبح هذا الجيش عبئًا على الباب العالي وقيدًا من قيود أخرى تكبل يديه؛ إذ أجج تذمر السكان في الأزمات، وقاد تحركات احتجاجية في العاصمة، أو شارك فيها، وتدخّل مباشرة في عزل الصدور العظام، وقتل السلاطين أو خلعهم، وصولًا إلى رفض الجيش الانكشاري في العقد الأول من القرن التاسع عشر عملية تحديثه، أو حتى بناء جيش حديث إضافةً إليه؛ وخلال ممانعته التحديث والإصلاح جرى عزل سلطانين من منصبهما، وقتل أحدهما.

---

1 نص الورقة التي قدمها الدكتور عزمي بشارة محاضرة افتتاحية في مؤتمر "الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي" الذي عقده المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في 1-3 تشرين الأول/ أكتوبر 2016.

2 وهو التدخل الذي وسّعت جيوش كثيرة في العالم المعاصر مفهومه ليشمل حراسة الدستور (أو النظام) القائم، ضد عدم الاستقرار، وضد الجديد أيضًا، وعدّه بعض الباحثين مستحقًا تسمية الحرس أو الحراسة، ومنها البريتوريانية المستمدة من الحرس البريتوري الروماني.

3 أقيم من أسرى حرب مسيحيين بعد احتلال أدرنة، انظر: خليل اينالجيك، **تاريخ الدولة العثمانية: من النشوء إلى الانحدار**، ترجمة محمد م. الأرناؤوط (بيروت: دار المدار الإسلامي، 2002)، ص 22–23؛ ساطع الحصري، **البلاد العربية والدولة العثمانية** (بيروت: دار العلم للملايين، 1960)، ص 16 - 17.

لقد ازداد تدخّل الانكشارية قوةً مسلحةً في شؤون الأستانة كلما تراجعت نجاعتها القتالية وعجزت عن قتال الأعداء في الثغور والذود عن السلطنة، وكلما زاد جشع قاداتها ومطالبتهم بحصة من الثروة. وتطور تداخل مصالح بينهم وبين فئة التجار في إسطنبول. لقد تحولت الانكشارية "إلى آلة فساد وفوضى، وتضاءل ارتباطهم بثكناتهم، وصار الكثير منهم لا يذهب إلى الثكنات إلا لاستلام المرتبات التي كانت تسمى باسم 'العلوفات'... ثم أخذ الكثيرون منهم يشتغلون بمهن مختلفة، بعد أن يبيعوا تذاكر علوفاتهم... وصار عدد كبير ممن يحملون اسم الانكشارية لا يجتمعون إلا أفرغ صوت العصيان، بمطالبة زيادة العلوفات والعطايا، أو لطلب عزل وزير، أو تنصيب وزير أو شنق جماعة من الوزراء... وعندما تقرر الدولة تسفير الانكشارية إلى ساحات القتال، ما كانت تجد هناك إلا أعدادًا صغيرة من المسجلين..."[4]. ولاحقًا أصبحت تسمية، بل وصف انكشارية يطلق للتدليل على التخلف والفوضى وعدم النجاعة، مع أنّه كان في الماضي يستدعي صور الامتياز والشجاعة والتفوق.

- ولو أقمنا قليلًا عند نص أفلاطون لمتابعة الفكرة أعلاه لوجدنا نظريته الاجتماعية-الفلسفية قائمة على الفصل بين الوظائف والكفاءات والمواهب المرتبطة بها، محذِّرًا من خلط قطاع المال والأعمال بالحراس، لنقرأ الحوار التالي:

"-.. ليس أضر ولا أبعث على الخجل بالنسبة إلى الراعي من أن يربي ويغذي من أجل حماية قطعانه كلابًا تدفعهم شراستهم وجوعهم، أو أي عادة سيئة أخرى تعوّدوها، إلى التعرض بالأذى للماشية، فيتحولون من كلاب إلى ما يشبه الذئاب.

- وإذن فمن الواجب اتخاذ كل التدابير التي تحول دون سلوك حراسنا على هذا النحو إزاء مواطنيهم، بحيث يسيئون استخدام قدرتهم ويغدون سادة شرسين بدلًا من أن يكونوا حماة يقظين"[5].

- تمكّن السلطان محمود الثاني (1808-1839) من تصفية القادة الانكشاريين في عام 1826[6]، وبدأ إعادة بناء الجيش على أساس عصري حديث، غربي في الواقع، على النموذج الفرنسي ولاحقًا الألماني البروسي. وأصبح السلطان محمود أول سلطان عثماني مطلق الصلاحيات؛ فالجيش يتبع له بموجب نظام طاعة حديث، ولا يتدخل في قراراته. لقد أصبح الجيش مرة أخرى تابعًا للسلطان مباشرة، ولكن ليس بوصفه فئة اجتماعية تابعة له، بل بصفته جيشًا حديثًا مواليًا للسلطان الذي لم تعد تقيده أي مؤسسات وسيطة، وأصبح منصبه أشبه بالملكية المطلقة. ولم يعد الجيش يمثّل حدًا من أي نوع لصلاحيات السلطان، إضافةً إلى قيود المؤسسات التقليدية الأخرى.

- ومع تغريب الجيش وتعرّضه لقيم ثقافية جديدة ازداد تسييسه وتطلّعه لدور إصلاحي في الدولة، لا سيما أنّه الأكثر تعرضًا لنتائج الفشل الاقتصادي والاجتماعي، عبر الهزائم التي لحقت به. ليبرز دوره الأكبر في الانقلاب الدستوري العثماني في عام 1908 - 1909 بإرغام السلطان عبد الحميد الثاني على إعادة العمل بدستور 1876، ومن ثم خلعه في عام 1909.

> تطوّرت بنية المؤسسة العسكرية العثمانية الجديدة بخاصة في مرحلة التنظيمات العثمانية لا سيما مرحلة التنظيمات الثانية، ووجهت عملية إعادة هيكلة المدارس على أساس حديث لمقتضيات بناء هذا الجيش

تطوّرت بنية المؤسسة العسكرية العثمانية الجديدة بخاصة في مرحلة التنظيمات العثمانية لا سيما مرحلة التنظيمات الثانية، ووجهت عملية إعادة هيكلة المدارس على أساس حديث لمقتضيات بناء هذا الجيش، كما بدأ التعليم الحديث عمليًا في الكليات الحربية، في البحرية وسلاح المدفعية والهندسة، "لأنّ العلوم العصرية -على اختلاف أنواعها - دخلت الممالك العثمانية أول ما دخلت عن طريق المدارس العسكرية. فإنّ أولى المدارس الحديثة أنشئت لغايات عسكرية بحتة. وأولى المؤلفات في العلوم الرياضية والطبيعية - وحتى في التاريخ والجغرافيا - كانت وضعت في المدارس العسكرية وللمدارس العسكرية... حتى تعليم الطب الحديث بدأ في 'الطبية العسكرية'"[7]. وشهدت مرحلة التنظيمات تبلور التنظيمات السياسية الحزبية السرية في الجيش العثماني. وتدين عودة الدستور في عام 1908 إلى أهمها، وهي "جمعية الاتحاد والترقي" التي ستدشن مرحلة سيطرة الضباط العثمانيين "التنظيماتيين" على السياسة والدولة حتى انهيار الدولة العثمانية نتيجة الحرب العالمية الأولى.

4 الحصري، ص 47 - 48.

5 **جمهورية أفلاطون**، ترجمة فؤاد زكريا (القاهرة: المؤسسة العربية للتأليف والنشر، دار الكاتب العربي، د.ت.)، ص 117.

6 سميت عملية قتل قادتهم وتشتيت شملهم على يد محمود الثاني بـ "الواقعة الخيرية".

7 الحصري، ص 83 - 84.

لقد خرجت العسكريات الجديدة التركية والعربية الأولى في المشرق من رحم هذه المؤسسة العسكرية التنظيماتية، وفي حين برز دور العسكرية التركية في تحطيم معاهدة سيفر (1920)، وتحرير الأراضي التركية العثمانية السابقة من الجيوش الفرنسية والإنكليزية واليونانية وصولًا إلى الاعتراف الدولي بوحدة تركيا واستقلالها في معاهدة لوزان (1923)، فإنّ دور العسكرية العربية التي نشأت في رحم المؤسسة العسكرية العثمانية التنظيماتية (الاتحادية) برز بدايةً بالارتباط مع الحركة العربية، وتوضّح هذا الدور في تجربة المملكة السورية العربية (1918-1920) ببناء جيش وطني سوري - شامي حطمه الفرنسيون بعد احتلال دمشق (1920)، بينما اعتمد الملك فيصل في تأسيس الجيش العراقي في عام 1921 ركيزةً للدولة العراقية الحديثة على أولئك الضباط العرب السابقين في المؤسسة العسكرية العثمانية "الاتحادية". وتجدر الإشارة إلى أنّ جيش المملكة العربية السورية بدمشق كان جيشًا شاميًا بكل معنى الكلمة إذ لم يبق فيه من القادة الحجازيين إلا النزر اليسير. فكان أول جيش شامي على الطريقة النظامية الحديثة، وكان كثير من ضباطه ينحدر من أصول تركمانية وكردية لكنه كان متعربًا حضاريًا ولغويًا ويرى في العروبة هوية جامعة.

كان الجيش الـتركي نتاج إصلاحات ذاتية وتحديث في مرحلة التنظيمات التي استمرت نحو القرن في جهد جبار لمواجهة تحديات تطور الجيوش الغربية، أما الجيوش العربية فقد بنيت في ظل مراحل الاستعمار القصيرة نفسها. وتحكّمت في بنيتها مقاربات الدول الانتدابية وفهمها لبنية المجتمعات العربية، ولا سيما بنيتها الطائفية والقبلية. يستثنى من ذلك إلى حدٍ بعيد الجيش العراقي والجيش الجزائري. فقد استقل العراق مبكرًا، ونشأ تواصل فعلي بين ضباطه وضباط الجيش العربي، أما الجيش الجزائري فقد ظل حتى حكم الشاذلي بن جديد استمرارًا لجيش التحرير.

وقد اتخذ بناء الجيش المصري مسارَ تطور مشابهًا للجيش التركي منذ قضاء محمد علي على آخر المماليك. ووقعت مذبحة القلعة قبل مذبحة الانكشارية، كما تأثّر الجيش المصري بالتقنية العسكرية الفرنسية قبل الجيش العثماني، وذلك في العقود الأولى من القرن التاسع عشر. وتجلى هذا في نجاح الجيش المصري في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر في مرحلة محمد علي باشا في احتلال سورية. وكان هذا إضافةً إلى النكسات المتواصلة في الصراع مع روسيا من عوامل تسريع تطوير الجيش العثماني. أما الجيش المصري فكبح تطوره، إذ بقي منذ ثورة عرابي وحتى عام 1952 مقيدًا في ظل الانتداب البريطاني حتى انقطعت صلته بجيش محمد علي.

- لا يوجد جيش بعيد عن السياسة بحكم تعريفه. فالجيش يتعامل يوميًا مع شؤون الحرب والدفاع، وقضايا أخرى يطلق عليها تسمية "الأمن" و"الأمن القومي"، وتراوح بين شؤون عسكرية محض، ومسائل متعلقة بالاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العالم والإقليم والدولة. فحتى بمعناه الضيق ليس الأمن مفصولًا عن هذه القضايا. ولذلك فموضوع الجيش والسياسة موضوع واسع. وهو قائم في الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية. ولكن حالة محددة تعنينا هنا هي تطلّع الجيش إلى السياسة بمعناها الضيق، أي ممارسة الحكم، والاستيلاء عليه، أو المشاركة فيه، أو اتخاذ القرار بشأنه.

ومعلوم أنّ قيادة الجيش في الدول الديمقراطية غالبًا ما تكون مطّلعة على قضايا السياسة الخارجية والداخلية، وقادرة على إجراء تقييمات وتوقعات، وقد يُطلب رأيها المتخصص في هذه القضايا، ولكن الجيش يأتمر بأوامر مؤسسات منتخبة، تمثّل هي سيادة الدولة. والفرق بينه وبين الحكومة أنّه يخدم سيادة الدولة بغض النظر عمّن انتخب للحكم؛ أي إنّ الحكومة بالنسبة إليه لا تتغير بتغير الحزب الحاكم.

عرف القرن العشرون جيوشًا مسيّسة للغاية، بل مؤدلجة، في دول غير ديمقراطية، من دون أن تكون تلك الجيوش حاكمة؛ إذ كانت منقادة في خدمة حزب حاكم تعتنق عقيدته تحديدًا، كما كانت الحال في الاتحاد السوفياتي ودول المعسكر الاشتراكي. فليست كلّ ديكتاتورية عسكرية. صحيح أنّ الجيش في هذه الحالة كان مسيّسًا، وحتى عقائديًا كما يقال في بلادنا، ولكن الهدف من أدلجته ليس الحكم، بل الاقتناع بدوره في خدمة نظام حزب واحد يحمل عقيدته. وكان المفوضون الحزبيون وسيلة أدلجته من وحداته الدنيا وحتى قياداته العليا (وذلك، بموجب نظام القوميسار الحزبي السوفياتي في مؤسسات الجيش ووحداته من الأعلى إلى الأسفل). ويفترض أن يضمن هؤلاء تثقيفه، و"نقاءه" الأيديولوجي والتزامه العقيدي. وقامت محاولات في تقليد هذا النموذج في كوبا وغيرها من دول العالم الثالث. والحالتان السورية (منذ صلاح جديد)، والعراقية (في مرحلة حكم صدام حسين) هما من الحالات التي نجح فيها النظام في العقود الأخيرة في تسييس الجيش، وقلّد وظيفة القوميسار السوفياتية بإحداث وظيفة ضابط التوجيه السياسي الذي يتبع إلى الإدارة السياسية في الجيش؛ بمعنى تطويعه تمامًا للنظام الحاكم عبر المنظمات الحزبية في الجيش، والمخابرات العسكرية التي تحولت وظيفتها من التجسس على العدو إلى التجسس على الجيش نفسه وضباطه في وحداته كافة.

ففي بلادَي الانقلابات العسكرية النموذجية العراق وسورية لم يحكم الجيش الدولة في العقود الأخيرة. والضباط الذين قاموا بالانقلاب الأخير (1968 في العراق، 1970 في سورية) جعلوا نصب أعينهم أن

يكون آخر الانقلابات، وذلك ببناء جيش مستقر ذي تراتبية هرمية واضحة وموالٍ للنظام، ويخضع لرقابة أجهزة مخابرات حديثة ومتطورة، وتتغلغل فيه منظمات الحزب الحاكم. ويشرك النظام ضباط الجيش الكبار في بعض المشاورات، ويمنح بعضهم مناصب سياسية بعد إنهاء الخدمة، أو خلال خدمتهم كما في عضوية اللجنة المركزية والقيادة القطرية لحزب البعث في سورية، والأهم أنّه يشركهم بحصة من الثروة والنفوذ، ويمنحهم امتيازات كثيرة تضمن ولاءهم، كما يفسح المجال للرتب الأدنى (يصح هذا في حالة سورية) للاستفادة من شبكة الفساد، والتهريب وغيره.

وفي الجزائر مثّل الجيش قاعدة الرئيس هواري بومدين الأساسية في حكم البلاد. ولكن الجيش لم يحكم، بل حكم الرئيس بمساعدة مدنيين وعسكريين، وذلك بعد أن أعاد تشكيل جيش التحرير عمليًا ليصبح جيش الحدود عموده الفقري بقيادة جماعة وَجْدة من الضباط الموالين. ومع وفاة الرئيس كان الجيش المؤسسة الوحيدة القادرة على فرض مرشحها الرئاسي الشاذلي بن جديد (الأعلى رتبة والأكبر سنًا). وبنى بن جديد مؤسسة الجيش بما يتلاءم مع الجيوش العصرية، وعيّن هيئة أركان ومنح رتبة لواء، وقام بتسليح الجيش كما في الدول الحديثة. وأعاد الاعتبار لدور جبهة التحرير بوصفها حزبًا حاكمًا. وأعلى من شأنها. ولكن الجيش عاد وحكم البلاد مباشرة بعد انقلابه على الانفتاح السياسي الذي بادر إليه الشاذلي بن جديد بعد انتفاضة 1988 بخاصة، والذي بدأ يفلت من قبضة النظام؛ وأجبر الرئيس على الاستقالة، وتولى الجيش الحكم عمليًا للتعامل مع آثار العملية السياسية وحالة عدم الاستقرار الاجتماعي التي تبعتها وصولًا إلى ما يشبه الحرب الأهلية في الصراع مع الإسلاميين. وحكم الجيش البلاد منتقلًا من مجلس رئاسي بقيادة شكلية لشخصيات من مرحلة النضال الوطني، إلى رئاسة عسكري ولكن منتخب وهو اليمين زروال الذي أطلق عملية الحوار الوطني[8]، ونشأت بعدها الحاجة إلى استدعاء قيادة مدنية (بوتفليقة) وإجراء انتخابات. وعملت هذه القيادة المدنية التي تحظى بشرعية حركة التحرر (التي فرضها الجيش في الانتخابات) على إعادة بناء الجيش بحيث يتبع لها.

أما في مصر، فقد حكم ضباط الجيش مباشرةً بعد ثورة يوليو. ومع محاولة بناء مؤسسة الرئاسة فوق بقية مؤسسات الدولة، بما فيها الجيش، وقع صراع مع قيادة الجيش من الضباط الأحرار، أي عبد الحكيم عامر. ولم يُحسم لمصلحة الرئاسة ومعها الضباط بالثياب المدنية، إلا بعد هزيمة 1967 التي حمّلت عامر ومجموعته في الجيش والمخابرات مسؤوليتها. وقام أنور السادات بمتابعة تعزيز مكانة مؤسسة الرئاسة وصلاحياتها على حساب الجيش، فغيّر قادته بصورة متواترة لم تعرفها مصر من قبل. ولكن النظام احتاج إلى الجيش في ضبط المعارضة بعد اتفاقيات كامب ديفيد، أو ما سُمي ناصريًا بـ"الجبهة الداخلية". وهي تسمية دالة تشي بأنّ البلاد في حالة حرب في الداخل والخارج. ولكن المقصود هذه المرة كان تمرد الأمن المركزي في عهد حسني مبارك. وحصل الجيش منذ تولي المشير عبد الحليم أبو غزالة وزارة الدفاع (في نهاية عهد السادات وخلال عهد مبارك) على امتيازات كثيرة، بما في ذلك حقة في حساب بنكي غير حساب الحكومة، والقيام بنشاطات اقتصادية وخدماتية وإسكان وغيره، بحجة ضرورة تلبية حاجاته وحاجات ضباطه بعيدًا عن أزمات الاقتصاد المصري، ما رفعه فوق المجتمع المصري وقضاياه. وتضاعفت هذه الامتيازات في مرحلة مبارك ووزير دفاعه طنطاوي، حتى تحولت إلى نوع من إدارة ذاتية اقتصادية وعسكرية للقوات المسلحة؛ بحيث تأسس مجتمع عسكري أو جمهورية ضباط ذات اقتصاد موازٍ، وشبكة خدمات خاصة. وهي ظاهرة مصرية بالغة الخصوصية.

> قام أنور السادات بمتابعة تعزيز مكانة مؤسسة الرئاسة وصلاحياتها على حساب الجيش، فغيّر قادته بصورة متواترة لم تعرفها مصر من قبل

لم يكن النظام في العراق وسورية ومصر نظامًا عسكريًا، بمعنى حكم العسكر، مع أنّ سورية والعراق مرّتا بعملية عسكرة للنظام، وهذا مختلف عن حكم العسكر. إنّه نظام طغمة يقف على رأسها حاكم فرد، ديكتاتور، مطلق الصلاحيات عمليًا، وتنصاع لأوامره مؤسسات الدولة كلها، على الرغم من القيود الدستورية النظرية، وبعض التوازنات الداخلية التي لا بد أن يأخذها في الحسبان عند اتخاذ القرار؛ ولكنه في النهاية قراره، أو قرار من ينتدبه بمنحه سلطة ما. فالقائد هو "سيد البلاد"، ومصدر السلطات، حتى انتقلت هذه البلاد من سيادة الدولة إلى سيادة الرئيس، ثم إلى مرحلة تماهي الأمرين معًا.

وتتألف الطغمة المحيطة بالرئيس من المقربين والموالين له من الحزب وقادة أجهزة الأمن والجيش، ويتقاطع القرب والولاء في حالات كثيرة مع القرابة العائلية والانتماء العشائري والجهوي. وفي الحلقة الأوسع

8 وربما دفع ثمن ذلك.

نجد رجال أعمال، وكبار بيروقراطيي الدولة والحزب، ومحاسيب مستفيدين (ومفيدين ربما) من أصناف مختلفة.

ثمة فرق بين حكم ضباط الجيش واستبدالهم الرئيس بعد الآخر من جهة، وأسرة حاكمة في نظام طغيان يتبع لها الجيش ويفعل كل ما تأمره به كما في حالة سورية من جهة أخرى. لقد عزل الجيش الشاذلي بن جديد، واغتيل محمد بوضياف، وذهب علي كافي وجاء اليمين زروال ثم جيء ببوتفليقة الذي أطلق (حين أحس بقوته وبالدعم الشعبي للتغيير) عملية تغيير العلاقة بين الجيش والرئاسة. لا يمكن مقارنة هذه المرونة التي تمكّن من تغيير الواجهات والشخوص، بما في ذلك المخاطرة بتغييرات حقيقية، بحالة رئيس لا يتغير ولو دمرت البلاد وهجر العباد أو قتلوا. لدينا في حالة سورية نظام مستعد للذهاب بعيدًا إلى درجة تغيير الشعب بدل تغيير الرئيس، ولا يتمتع بأي درجة من المرونة، ويذهب حد شن الحرب (بكل ما تعنيه الكلمة) على شعبه.

الحالة الأولى أكثر مرونة وانفتاحًا للإصلاح بواسطة تغيير القادة المدنيين والتمكين من الانتخاب لتنفيس الغضب الشعبي من النظام. فخلافًا لحكم الجيش في مرحلة معينة من تاريخ الجزائر فإنّ نظام الطغيان السائد في سورية يستخدم الجيش أداة القمع الرئيسة ولكن ليس الوحيدة، إذ تعمل إلى جانبه وباستقلال عنه أجهزة أمنية عديدة يراقب أحدها الآخر وتخضع للحاكم الطاغي[9] الذي لا يترك متنفسًا للناس، يتمثل بتغيير الرئيس مثلًا.

حول الانقلابات العسكرية

ثار سؤال كبير حول توقّف الانقلابات في العقود الأخيرة في دول عُدت بلدان الانقلابات، أي سورية والعراق. وحين تفجرت ثورة شعبية تحديدًا في سورية، بلد الانقلابات في الماضي، لم يقع انقلاب وبقي الجيش مواليًا للنظام، مستنزفًا بانشقاقات فردية كثيرة، ولكن من دون شرخ عمودي من أي نوع في الجيش نفسه.

لقد خرج المواطنون السوريون بعد أن استجمعوا شجاعتهم على إثر نافذة الأمل التي فُتحت في تونس ومصر وبداية الثورة في ليبيا، وفتحوا صدورهم للجيش، فأطلق حماة الديار النار عليهم. وثبت أنّ "الجبهة الداخلية" بلغة هذه الأنظمة هي الجبهة الوحيدة التي استعدوا لها. لقد دخل الجيش في حالة حرب مع قسم كبير من الشعب، فتحول بذلك إلى ما يشبه الميليشيا في حرب أهلية، وظل مواليًا للنظام. ولا بد أن يُسأل هنا السؤال البسيط: لماذا؟

> دخل الجيش في حالة حرب مع قسم كبير من الشعب، فتحول بذلك إلى ما يشبه الميليشيا في حرب أهلية، وظل مواليًا للنظام

لقد بدا منذ سبعينيات القرن الماضي كأنّ السودان هي الدولة العربية الوحيدة ذات القابلية للانقلاب العسكري البسيط (انقلاب البشير)، وكذلك موريتانيا. ويتوافق هذا مع حقيقة أنّ عهد الانقلابات ودبابات الفجر قد ولّى في سورية والعراق والمغرب ومصر والأردن وغيرها، ويصح في اليمن منذ تولي علي عبد الله صالح السلطة. ويصدق اليوم على الدول كافة، فكيف لم يصدق على مصر؟ فبالذات في البلد الذي شهد إقصاءً للجيش عن السياسة والحكم في عصرَي حسني مبارك والسادات، وقع انقلاب عسكري. ولذلك يُسأل مرة أخرى السؤال البسيط: لماذا؟ وهذا هو السؤال الثاني.

وفي الحقيقة يصدق التعميم أعلاه على مصر أيضًا؛ فانقلاب المجلس الأعلى للقوات المسلحة بقيادة عبد الفتاح السيسي مختلف عما عرفناه سابقًا، من عبد الكريم قاسم وحتى معمر القذافي وجعفر النميري مرورًا بانقلابات سورية. إنّه ليس انقلاب ضباط من داخل الجيش على النظام الحاكم، أو على زملائهم في حالات أخرى، بل انقلاب الجيش نفسه، أي قياداته العليا على العملية الديمقراطية، لتمسك الحكم بنفسها، وذلك في إطار النظام القائم. لم يكن انقلاب المجلس الأعلى للقوات المسلحة بقيادة عبد الفتاح السيسي، وكذلك تحرك الجيش الجزائري بقيادة خالد نزار في كانون الثاني/ يناير 1992، من نوع الانقلابات التي عرفناها سابقًا وتقودها تنظيمات عسكرية أيديولوجية تفرض هيمنتها على قيادة الجيش أو تستولي عليها. إنّه تحرك تقوم به قيادة الجيش نفسها لوقف العملية السياسية، وذلك لحماية أسس النظام السياسي القائم من نتائجها، وأيضًا لحماية امتيازات الجيش نفسه المكتسبة في ظله. إنه ليس انقلابًا على النظام، بل انقلاب مؤسسة الجيش من داخل النظام على العملية السياسية التي أطلقها النظام نفسه مضطرًا، بعد أزمات وحراك اجتماعي واسع في الجزائر عام 1988، وبعد ثورة 25 يناير في حالة مصر.

9 حاولت أن أجد مصطلحًا آخر يعبر عن حكم الطغيان متجسدًا في الفرد الحاكم فلم أجد. والحقيقة أنّ هذا أدق من استخدام مصطلح الاستبداد، فالأخير يتيح إمكانية تخيل الاستبداد العادل أو المستنير وغيره، أما الطغيان فهو وصف لاستبداد قائم على القمع والظلم.

في حالة مصر مثّل تحرك الجيش في 3 تموز/ يوليو 2013 انقلابًا على الرئيس المنتخب وعلى الديمقراطية؛ أما في الجزائر فجرى التحرك بالتنسيق مع الرئيس الشاذلي بن جديد الذي استقال أو اضطر إلى الاستقالة بعد تبين نتائج الدورة الأولى من الانتخابات البرلمانية في كانون الأول/ ديسمبر 1991. لم يودع الرئيس الشاذلي السجن بعد اضطراره إلى الاستقالة، وهو الذي عيّن خالد نزار رئيسًا للأركان ووزيرًا للدفاع. فلم يكن الانقلاب في الحقيقة عليه، بل على العملية السياسية التي لم يتحكَّم في نتائجها، وأسفرت عن احتمال شبه مؤكد لصعود غالبية تشريعية بقيادة "الجبهة الإسلامية للإنقاذ"، بعد تبين نتائج الجولة الأولى للانتخابات.

وقدّم الانقلاب المصري للباحثين "مفاجأة" أخرى هي خدمة المثقفين الذين يرطنون بالديمقراطية والليبرالية لهذا الانقلاب، وذلك ليس على سبيل الخوف والتقية، بل على سبيل التسويق والتبرير في ما يمكن وصفه بخيانة المثقفين للديمقراطية، وهي من أكبر خيانات المثقفين الجماعية وأوضحها في القرن العشرين، وأشدها أثرًا (وربما حلّ الخوف والتقية مؤخرًا محل التسويق والتبرير، فبعد أن أدرك بعضهم طبيعة النظام الانقلابي الذي كان قد طغى وتجبّر). وحدث في الجزائر مثل ذلك قبل ما يقارب الثلاثة عقود حين بارك المثقفون الحداثيون إجهاض العملية الانتخابية. وتتكرر القضية ذاتها باستمرار، ألا وهي خوف النخب الحاكمة والمعارضة من صعود قوى جديدة بخطاب سياسي وثقافي جديد، قد لا تغير الحاكمين فحسب، بل أسس النظام أيضًا ونمط الحياة كله[10].

ولا شك في أنّ انتهاء الانتخابات العربية الحرة كلها بانقلابات عسكرية منذ السودان عام 1989، والجزائر عام 1991 - 1992، وإشكالية الإسلاميين بوصفهم قوة رئيسة سياسية ثقافية في المجتمعات العربية، وعلاقتهم الملتبسة بالديمقراطية، والسلبية بمبادئها، يمثّلان سوية معضلتين رئيستين يفترض أن تشغلانا عند بحث التحول الديمقراطي في منطقتنا. وأضيف إلى ذلك معضلة ثالثة هي انقسام النخب السياسية العربية، وحتى المجتمعات، وعدم تمكّن مؤسسات الدولة القائمة من احتوائها في حالة التحرر المرحلي من الاستبداد والحكم السلطوي. خذ مثلًا ثلاث فترات تعددية ديمقراطية نسبيًا في السودان من الاستقلال، لم تستقر على صيغة ائتلافية أو غيرها لحكم البلاد. فقد تبع كلًا منها انقلاب عسكري مدعوم من حزب سياسي أو أكثر، وحكم عسكري (تخللته هو ذاته محاولات انقلابية). وفي رأيي لم تتفق النخب السياسية المدنية في السودان منذ الاستقلال على طبيعة النظام وهويته، كما سادت فيه صراعات متعلقة بحدوده وتركيبته الإثنية الجهوية (جنوب السودان، ودارفور، وغيرها). في هذه الحالة بدا الجيش القوة القادرة على فرض الوحدة بالقوة. والمقصود هو الوحدة القسرية من أعلى، وليس الاتحاد والاندماج القائم على شرعية الدولة ومؤسساتها.

> يبدو حكم العسكر كأنّه قدرة الجيش على فرض العام على الخاص، والوطني على الفئوي، والدولة على الفئات المتنازعة

يبدو حكم العسكر في هذه الحالة كأنّه قدرة الجيش على فرض العام على الخاص، والوطني على الفئوي، والدولة على الفئات المتنازعة. لكن الجيش السوداني نفسه كان مسيسًا ومخترقًا من الأحزاب الحديثة مثل الأحزاب الشيوعية والإسلامية والقومية، أو الأحزاب ذات العمق الطائفي بالمعنى السوداني كما بينت الانقلابات المتكررة، ولم يتمكن من فرض نظام حكم شرعي يحظى باتفاق السودانيين.

بالتطرق إلى انقلاب 3 يوليو 2013 في مصر قمنا بالتمييز الأخير بين انقلاب قيادة الجيش، أي النظام في الواقع، على عملية التغيير وإجهاضها من جهة، وانقلاب ضباط متوسطي الرتب غالبًا من داخل الجيش نفسه على النظام، بما فيه قيادة الجيش العليا نفسها، من جهة أخرى. ولأنّ الحديث يدور حول الانقلابات العسكرية من الأهمية أن نعرّف الانقلاب، وهو ما يحتم علينا المرور بتمييزه عن الثورة.

والحقيقة أنّه أصبح دارجًا بالعربية إطلاق تسمية انقلاب على الانقلابات العسكرية. مع أنّ التسمية نفسها تطلق بالفارسية والتركية على التحركات الشعبية الكبرى لتغيير نظام الحكم التي تسمى عادة "ثورة" بالعربية. فخلافًا للفارسية والتركية تستخدم العربية مفردة "ثورة"، وليس "انقلاب"، ترجمةً لـrevolution . ولكن كلمة انقلاب قد تعني أمرًا قريبًا من التجديد الثوري، أو التحول الثوري بالعربية أيضًا، فيقال انقلاب فكري وسياسي وثقافي... إلخ[11].

وبعيدًا عن التعريفات العلمية استخدمت أيضًا كلمة ثورة في وصف أي تمرد أو عصيان شعبي من خارج النظام ضد حاكم، مرادفًا

10 كتبنا حول هذا الموضوع والحلول الممكنة في موضع آخر.

11 نجد هذا الاستخدام لانقلاب عند قسطنطين زريق في **معنى النكبة**.

لـ "انتفاضة" أو "قَوْمة" أو غيرها. ولكنها في الاستخدام المصطلحي تعني غالبًا تحركًا شعبيًا واسعًا لإسقاط نظام الحكم. ونحن غالبًا ما لا نكتفي بحصول التحرك نفسه، بل نعدّ التغيير الفعلي للنظام هو اكتمال الثورة أو نجاحها. ولذلك يدور دائمًا نقاش هل يستحق تحرك شعبي واسع لتغيير النظام تسمية ثورة، إذا فشل أو قمع ولم ينته بتغيير النظام؟ وهذا مصدر التباس كبير؛ فالبعض لا يسمي الانتفاضات الشعبية من خارج النظام بهدف تغييره ثورة إلا إذا نجحت في ذلك. والبعض الآخر لا يسميها ثورة إلا إذا سيطرت عليها قيادة ذات أيديولوجية وفرضت تصورًا محددًا لطبيعة النظام بعد الثورة.

أما الانقلاب العسكري فيأتي من داخل النظام وغالبًا من الفئة الاجتماعية الأعلى تنظيمًا وهي فئة القوات المسلحة، وغالبًا ما ينتهي بتغيير الحاكم مع الحفاظ على النظام، وقد يكون هدفه الحفاظ على النظام أصلًا. ولكن ثمة حالات أطلق فيها الانقلاب صيرورة تغيير تحالفت فيها السلطة الانقلابية مع قطاعات اجتماعية متضررة لتغيير النظام، وجرى تغييره فعلًا.

وقد تموّهت انقلابات كثيرة بلقب الثورة سواء أقادت إلى مثل هذا التغيير أم لا. ففي العقود الخمسة أو الستة الأخيرة اكتسب مصطلح ثورة عمومًا بعدًا معياريًا إيجابيًا في مقابل البعد السلبي للفظ الانقلاب.

ومن المهم التأكيد هنا، أنّـه من ناحية الديمقراطية والتحول الديمقراطي لم يثبت أنّ الثورة الشعبية أكثر كفاءة للوصول بمجتمع ما نحو الديمقراطية، من الإصلاحات من أعلى سواء أقامت بها قيادة عسكرية بعد انقلاب أم قيادة سياسية، أم كلاهما سوية. فالثورات من زاوية نظر الديمقراطية مخاطرة كبرى قد تقود إلى فوضى أو أنظمة شمولية، وحتى إذا انتهى بها المطاف إلى الديمقراطية فهذه لا تتولد عن الثورة مباشرة، بل بعد سلسلة إصلاحات دستورية وقانونية وحوارات ومساومات سياسية تتلوها. الثورة تغير النظام، والإصلاح يبني الديمقراطية بعد تسلّم السلطة. وهذه الجدلية ليست دائمًا واضحة للثوريين. ويفترض أن يمتلك الثوريون الديمقراطيون تصورًا ليس فقط للثورة بل لعملية الإصلاح السياسي بعدها أيضًا.

ولهذا، فنحن لا نقصد المدح أو الذم، ولا نستخدم المصطلحات بوصفها أحكام قيمة عند التمييز بين الانقلاب العسكري والثورة الشعبية. وما يهمنا في هذه الورقة هو التمييز بين الانقلاب لتغيير قيادة والحفاظ على النظام، والانقلاب الذي يأتي ضمن عملية تغيير اجتماعي سياسي.

من الانقلابات الأولى إلى الانقلابات الراديكالية

منذ أن عُدّ الحكم الأول للعسكر في الحداثة وهو تحرّك أوليفر كروموبل (1599-1658) (الذي أصدر قرارًا بإعدام الملك تشارلز الأول عام 1649، وحلّ برلمانه نفسه، وأصبح "ديكتاتورًا عسكريًا" على حد تعبير ونستون تشرتشل)[12]، مرورًا بالانقلاب العسكري الأهم في أوروبا الذي قام به نابليون على سلطة الإدارة، وحتى مصطفى كمال أتاتورك (الذي نظم حركة مقاومة عسكرية ضد قوات الحلفاء المحتلة، والقوات اليونانية الغازية التي أنزلت في إزمير وتوجهت إلى الداخل، واصطدم أيضًا مع قوات السلطان الذي خضع لهم قبل معاهدة سيفر وبعدها)، قامت الجيوش بدور في تأسيس الدولة الحديثة، وتسريع عمليات الانتقال من مرحلة إلى أخرى. وهذا تحديدًا دور نابليون بعد الثورة الفرنسية، ودور أتاتورك بعد إخفاق الأيديولوجيا البرنامجية الطورانية للقوميين الأتراك، وهزيمة حكومة الاتحاد والترقي في الحرب العالمية الأولى وخسارة الإمبراطورية. ولا ننسى بالطبع انقلابَي جمعية الاتحاد والترقي؛ الأول على عبد الحميد الثاني عام 1908 بهدف وقف الاستبداد الحميدي وإعادة الدستور، والذي تحوّل عمليًا إلى تغيير النظام، أي تحوّل من انقلاب إلى ما يشبه الثورة. والانقلاب الثاني عام 1912 على جماعة اللامركزية (حزب الحرية والائتلاف) بعد أن تغلبوا على الاتحاد والترقي في المجلس النيابي. لقد باغت زعماء الاتحاد والترقي "الوزارة خلال اجتماعها في الباب العالي، وقتلوا وزير الحربية مع مرافقه، واضطروا رئيس الوزراء للاستقالة"[13]. وأبطلوا الخطوات اللامركزية التي اتخذتها الحكومة في الأقاليم وأعادوا فكرة المركزية. كانت خطوتهم هذه هي التي ولدت ردة الفعل العربية على الحكم الذي اتخذ منحى مركزيًا تركيًا. وقد ورث مصطفى كمال حداثية التنظيمات ومركزيتها لكن مع قلب جذري لأيديولوجيتها الطورانية القومية الشاملة في مرحلة حكم الاتحاد والترقي (1908-1918)، بالتحول إلى بناء دولة قومية تركية. وبرز دور التنظيمات في صلابة قوة العسكرية التركية، وفي أثر المركزية الإدارية للدولة العثمانية في الأناضول، بأعلى مما كانت عليه في بلاد الشام العثمانية مثلًا، أما التجربة العسكرية العربية القصيرة خلال حكم المملكة السورية العربية فلم تكن تمتلك هذه التقاليد الدولتية.

12 Winston Churchill, *A History of English Speaking Peoples* (New York: Dodd, Mead & Company, 1956), p. 314.

13 الحصري، ص 121.

لقد تدخلت الجيوش عمومًا لقيادة عملية التغيير في مراحل الحرب الأهلية وعدم الاستقرار السياسي. ومع أنّ انقلابها جاء في بعض الحالات أشبه بانتصارٍ في حرب أهلية، وفي حالات أخرى جاء تدخلًا بحجة منع حرب أهلية، فالدافع الأخير هو العالق في الأذهان حتى عصرنا. وقد بين ساموبل فاينر حالات التدخل بسبب الفراغ الناتج من ضعف المؤسسات وعجز السياسيين، ووجود ظرف كهذا وميل فكري سياسي لدى الجيش للتدخل، وذلك في كتابه المعروف **الرجل على صهوة الحصان**[14]. وبين كثيرون آخرون من منظري التحديث (من خمسينيات القرن الماضي حتى سبعينياته)، أنّ الجيش المؤسسة الأكثر حداثة والأكثر تماسكًا في دول العالم الثالث المستقلة حديثًا، وبناء عليه، من الطبيعي أن يقوم بدور عامل استقرار وتماسك للمجتمع حينًا، ودور تحديثي ثوري حينًا آخر[15].

ويخلق الميل للتدخل في رأينا منذ تأسيس الجيوش الحديثة وارتباطها بفكرة الدولة، إذ بدت كأنّها تمثّل الدولة في مقابل الجماعات والفئات، والواحد في مقابل التعدد، والنظام مقابل التشتت والمصلحة العامة في مقابل المصالح الجزئية للقوى الاجتماعية والسياسية. وهي فوق كل هذا تمتلك القوة. والحقيقة أنّ هذا قد يكون صحيحًا إذا كانت مهمة الجيش مؤقتة لتحقيق السلم الأهلي بحيث يضع نفسه في خدمة الدولة بعد تنفيذها. ومن دون ذلك يفصل خيط رفيع بين ادعاء الجيش أنّه يمثّل المصلحة العامة وأن يصبح هو المصلحة العامة؛ وبين ادعائه أنّه يجسد الدولة وأن يكون هو جسد الدولة، وبين تمثيل الوحدة الوطنية في مقابل التعددية، أو أن يصبح هو "الواحد الأحد".

والأمر مرتبط إلى حد بعيد بتماسك الدولة ووحدتها في تركيبها وتعدد وظائفها ومؤسساتها؛ فالدولة الهشة غير المستقرة والضعيفة المؤسسات، هي التي تدفع الجيش إلى أن يجسد كيانها من خارجها ليفرضه بالقوة.

الجيش قوة منظمة مسلحة مرتبطة بالدولة، ويصح القول إنّ الطبيعي هو ليس عزوف الجيوش عن الحكم، بل تدخّلها فيه، ولذلك فإنّ ما يحتاج إلى ترتيبات ممأسسة هو عدم تدخّلها. والقادر على وضع ترتيبات كهذه هو الدولة القوية وذات المؤسسات الشرعية القادرة على الاستغناء عن القسر العنيف بصفته القاعدة، والاحتفاظ بحقها الحصري في استخدامه من جهة أخرى. وموضوع إخضاع الجيش للمؤسسات المنتخبة يشغل الديمقراطيات، نظريةً وممارسةً، سواء لناحية تثقيف الجيش والمجتمع، أم لناحية وضع الترتيبات الدستورية المؤسسية والقانونية التي تضمن عدم تدخل الجيش في الصراعات والخلافات السياسية القائمة في المجتمع والدولة، وتضمن ولاءه للحكومة المنتخبة وتنفيذه قراراتها.

هذا الدافع للفصل قديم قدم الفلسفة. ربما كان هذا أيضًا دافع أفلاطون لتخصيص الكتاب الخامس من الجمهورية لمهمة تدريب حراس المدينة لتحويلهم من مقاتلين إلى جنود. إنّه إذًا التمييز بين مقاتلين وجنود. والمقصود هو تحويلهم إلى جنود في خدمة الدولة يأتمرون بإمرة الحكام وليس حكامًا. فمن يحكم هم الذين لديهم رؤية شاملة للعدل والخير العام (يسميهم أفلاطون فلاسفة).

تقوم ممارسة الجيش أساسًا على براديغم القوة (أو ما سماه العرب بالشوكة). ومكونات هذا البراديغم هي القوة المسلحة والردع، والتنظيم والطاعة والتراتبية، والتمييز بين العدو والصديق، والدفاع والهجوم، والاستعداد لقتل الخصم قبل أن يقوم هو بالقتل. وثمة نقاش جوهري في مدى صلاحية هذا البراديغم لـتأسيس مقاربة في إدارة الدولة والمجتمع. وهو ليس نقاشًا عمليًا حول إمكانية ذلك فحسب، بل هو نقاش قيمي وأخلاقي أيضًا متعلق بالموقف من الإنسان والمجتمع البشري.

وفي حالات وهن مؤسسات الدولة وهشاشتها وانعدام الاستقرار وقصور الثقافة المدنية، واهتزاز شرعية المؤسسات المدنية والأحزاب في مقابل الجيش، يتذوّت الجيش فعلًا مهمة الحفاظ على الوحدة إلى درجة من الفهم مفادها: بما أنّ الجيش يمثل المصلحة العامة ويعمل لمصلحة المواطنين، فما الحاجة إلى الحوار والنقاش والآراء والأحزاب والمؤسسات؟ يمكن قراءة وصف كهذا في وصف خالد نزار هواري بومدين من منطلق التحزب له: "كان يفكر من دون أن يقول ذلك صراحة، بأنه إذا كان كل شيء يجري من أجل سعادة الشعب فما الذي يبقى للنقاش.. هل نستطيع اختيار الأسلوب والنهج؟ إنّ اللعبة البرلمانية القائمة في الديمقراطيات الغربية لهي انعكاس لحالة التقدم التي تمر بها مجتمعاتها.. وليس في صورة المجتمع الجزائري ما يصلح للمقارنة.. أما أقصر الطرق لتحقيق النجاح فإنه يمكن في حصر السلطة التي جرى الاستيلاء عليها بثمن

---

14 Samuel E. Finer, *The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics*, with a New Introduction by Jay Stanley (New Brunswick, NJ: Transaction, 2002), pp. 164 - 184.

15 الأمثلة كثيرة، ونكتفي بذكر أبرزها:
Morris Janowitz, *The Military in the Political Development of New Nations* (Chicago: Univ. of Chicago Press, 1964); Samuel Huntington, *Political Order in Changing Societies* (New Haven: Yale Univ. Press, 2006);
انظر بخاصة الفصل المعنون:
"Praetorianism and Political Decay," pp. 192 - 263.

باهظ بين أيدي فريق عمل كفؤ ومتفانٍ تجاه المصلحة العامة"[16]. ونجد عند برنارد لويس كلامًا شبيهًا في وصف توجهات أتاتورك، مع الفرق أنّ الأخير لم يكن ضابطًا متمردًا راديكاليًا، بل جزءًا من النخبة العثمانية الإصلاحية التنظيماتية في القرن التاسع عشر حاملًا إرثها[17]. فلا وجه للمقارنة بين المجتمع الجزائري بعد الاستقلال والمجتمع التركي الذي لم يُستعمَر أبدًا، ونخبهما.

المشكلة التي تبرز عربيًا، ولا بد لأي بحث في الجيش والسياسة من معالجتها، أنّ الجيوش في بعض الحالات تعكس وحدة قائمة على تمييز بين مكونات وعناصر اجتماعية، لأن سلسلة القيادة فيها قد تقوم على ولاءات تنتج عصبيات[18]. في هذه الحالة يصبح فرض الجيش الوحدة الوطنية على المجتمع، فرضًا لحكم عصبية بعينها، بحيث تعني الوحدة الخضوع لها. وثمة أمثلة مهمة على ذلك في جيوش عربية كثيرة من العراق وسورية واليمن وحتى موريتانيا[19].

ارتبط الانقلاب الأول في تاريخ العسكرية العربية الجديدة بعد انهيار الدولة العثمانية، ونشوء نظام الدول المستقلة (سياسيًا بموجب معاهدات) أو الواقعة تحت الحماية والانتداب في المنطقة، بالعسكرية العراقية. إنّه انقلاب الفريق بكر صدقي (1936) الذي تلقّى دعم جماعة انتلجنسوية عراقية يسارية فابية هي جماعة (الأهالي)[20]، ودعمته حتى صحيفة **الانقلاب** التي رأس تحريرها الشاعر محمد مهدي الجواهري وهيمن عليها الشيوعيون. وسبق أن جرى تسييس الجيش تحت قيادة بكر صدقي الذي قام بقمع الثورات العشائرية[21] في منطقة الفرات الأوسط في أوائل الثلاثينيات، وسحق انتفاضة الآشوريين عام 1933، ما أدى إلى بداية التوطن الحديث للآشوريين في الجزيرة السورية إثر ذلك بموجب اتفاقات بريطانية - فرنسية. صحيح أنّ النظام الملكي لم يستوعب التنوع الإثني والثقافي للعراق في حينه كما يبدو، وهو أمر ليس سهلًا على كل حال، ولكنّ الحقيقة أنّ الصراع بين الدولة والبداوة في العراق مستمر منذ عقود، بل قرون. ولا يتعلق الأمر بالقوميين العرب وحدهم، بصيغهم الملكية والجمهورية اليمينية واليسارية، وعدم تقبّلهم تعددية الولاءات، بل بعلاقة الدولة والمجتمع عمومًا. وأقصد أيّ دولة حديثة في مجتمع ما زالت فيه العشائر قوية وتولد ولاءات طاردة عن المركز، بما في ذلك معارضة الخدمة العسكرية في جيش نظامي. كان هذا في مرحلة حابت فيها السياسة البريطانية زعماء العشائر وسمحت لهم بالاحتفاظ بأسلحتهم، ما أتاح لهم منع الدولة من تجنيد أبناء العشائر للجيش، وتكريس تحويل أبناء العشائر إلى فلاحين يعملون عند زعماء العشائر الذين تحولوا إلى إقطاعيين في الواقع. وكان الجيش عاجزًا عن مواجهة هجمات قوات الإخوان الوهابيّة التي كانت تنطلق من نجد لمهاجمة جنوب العراق في الأعوام 1922 و1924 و1927 – 1928[22]. كما أن الجيش الذي أراده فيصل بوتقة صهر الوطنية العراقية وتشكّلها ما لبث أن زج به في الصراعات الداخلية بعد الاستقلال.

وكون بكر صدقي قائد الانقلاب والرجل القوي في العراق من أصول كردية هو من أدلّة الاندماج الذي كان سائدًا في تلك المرحلة على مستوى جهاز الدولة وثقافة النخب السياسية والعسكرية. ولكن كيان الدولة ذاته لم يستقر بعد، وذلك لناحية شرعيتها التاريخية، وعلاقتها بالمجتمع، بل المجتمعات التي تتألف منها، والتي لا ترتبط برابطة الدولة الوطنية. يصح هذا بالنسبة إلى العراق ودول المشرق العربي عمومًا، وليبيا والجزائر والسودان وغيرها. ولذلك احتاج العراق إلى التوحد حول شرعية تاريخية من خارجه (الأسرة الهاشمية)، أو الجيش بوصفه كيان الدولة المتجسد خارج المجتمع. وهو ما حصل في غالبية الدول المذكورة أعلاه.

ولا شكّ في أنّ الصدام مع انتفاضة الآشوريين الذين رفضوا ضمهم للعراق (لعدم تضمن استقلال العراق واعتراف عصبة الأمم به في

16 خالد نزار، **الجيش الجزائري في مواجهة التضليل: محاكمات باريس**، ترجمة خليل أحمد خليل وألبير فرحات (الجزائر/ بيروت: أنيب/ الفارابي، 2003)، ص 40.

17 Bernard Lewis, *The Emergence of Modern Turkey*, 3rd ed. (Oxford & NY: Oxford Univ. Press, 2003), pp. 290 - 291.

18 في رأي الكاتب، يؤدي البحث عن ولاءات جهوية وعشائرية إلى إنتاج العصبيات وليس العكس. وهو عكس ما قال به ابن خلدون ويصح في مرحلته. حيث تطلع العصبية إلى الغلبة والاستيلاء على الحكم، لتصبح هي الدولة. في الدول العربية الحديثة توقظ السلطة عبر بحثها عن ولاءات مباشرة عصبيات، وتربطها بالحكم، إنّها تعيد إنتاجها.

19 تشتهر قضايا الولاءات الجهوية (التي تحولت إلى طائفية في سورية والعراق في ظل حكم البعث) التي أصبحت طائفية صريحة في العراق بعد الاحتلال، وكذلك الولاءات القبلية وتقاطعاتها مع الولاءات في الجيش اليمني، ولكن حتى في دولة مثل موريتانيا مرّ الجيش بصراع اتخذ طابعًا عربيًا زنجيًا في إحدى المراحل، انظر: السيد ولد أباه وآخرون، **موريتانيا: الثقافة والدولة والمجتمع**، ط2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 127 - 128.

20 بقيادة جعفر أبو التمن وكامل الجادرجي في حينه. وشكك الشيوعيون في الانقلاب الذي يبدو أنّ محرّكه إضافةً إلى بكر صدقي كان حكمت سليمان المعارض لرئيس الحكومة ياسين الهاشمي في مرحلة من عدم الاستقرار سادت في العراق بعد وفاة الملك فيصل الأول وتغير فيها أكثر من عشر حكومات في ثلاث سنوات. لكن كامل الجادرجي الذي أمل في الديمقراطية وتسليم السلطة للمدنيين، خاب أمله ولذلك لم يلبّ طلب عبد الكريم قاسم أن يدعمه بعد الانقلاب، واتخذ موقفًا ريبيًا من الانقلابات العسكرية.

21 نظر إليها لاحقًا بوصفها ثورات شيعية، مع أنها كانت في الحقيقة انتفاضات عشائرية. وكانت هذه العشائر تدين بالمذهب الشيعي.

22 إريك دافيس، **مذكرات دولة: السياسة والتاريخ والهوية الجماعية في العراق الحديث**، ترجمة حاتم عبد الهادي (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2008)، ص 104.

عام 1932 الوعود البريطانية السابقة لهم، وتجندوا قبل انضمام العراق إلى عصبة الأمم في الجيش الإنكليزي، وحظوا بوحدات خاصة شكّلت قوامًا أساسيًا في ما عُرف بالليفي أو وحدات الشرق، وكان لها شبيه في القوات الفرنسية في سورية ولبنان تحت اسم اللوفان Levant)، قد أثّر كثيرًا في بنية الدولة العراقية وتوجهاتها. واستخدم البريطانيون وحدة كبيرة من وحدات الشرق، "مجندي العراق"، لحماية منشآتهم العسكرية ولقمع الأكراد[23]. ومهّد قمع بكر صدقي الآشوريين الطريق له لأوّل انقلاب عسكري في العالم العربي في تشرين الثاني/ نوفمبر 1936.

اتبعت حكومة حكمت سليمان الذي دعم الانقلاب، مواقف مناقضة لمواقف الحكومة السابقة برئاسة ياسين الهاشمي. أمّا جماعة الأهالي اليسارية فقد خاب أملها لأنّ حكومة الانقلاب لم تحقق الإصلاحات الاجتماعية اللازمة، ولم تنظم انتخابات ديمقراطية كما وعدت. وتكررت الخيبة لاحقًا بعد توقعات الحزب الشيوعي من انقلاب 14 تموز، على الرغم من وقوفه معه حتى النهاية. وفي عام 1958 لم يكرّر كامل الجادرجي خطأ الانضمام إلى حكومة الانقلاب 1936، إذ اشترط حزبه الوطني الديمقراطي الانضمام إلى عبد الكريم قاسم بإجراء انتخابات، وقد عجز الأخير عن تلبية هذا الشرط.

نجد في هذا الانقلاب بعض نويات ما أصبح لاحقًا أنماطًا مكررة في الانقلابات العربية، ومن ضمنها الانقلاب بحجة فشل النظام في الحفاظ على الاستقرار، ومكافحة فساد الأحزاب والسياسيين، والوعد بانتخابات حرة وحكومة مدنية ثم إقامة نظام عسكري قمعي. ثم ستظهر العلاقة بين العسكرية العراقية ذات المضامين القومية العربية خلال حركة رشيد عالي الكيلاني المدعومة من الحركة العربية السرية التي تألفت من نخب قومية عربية تعمل بصورة متشابكة[24]. واعتمدت على ضباط في الجيش، العقداء الأربعة الذين أطلق عليهم "المربع الذهبي". وحدثت هذه الحركة بفعل تداعيات الحرب العالمية الثانية، ونشوء إمكانية الدخول في تحالف دولي ضد بريطانيا.

> استغلّ التفكير الانقلابي عيوب النسق الليبيرالي الهش لإسقاط النظم وليس لتطبيق الديمقراطية أو العمل من أجلها

في هذه المرحلة، طُمس الحدّ بين الانقلاب والثورة في الثقافة السياسية للفئات الوسطى عمومًا وللمثقفين المسيسين أو المنخرطين في أحزاب أو قريبين منها ولحركات الشباب والطلاب. أصبحت الثقافة السياسية النقدية انقلابية شعبوية أكثر منها ديمقراطية، وانجر إليها اليسار لاحقًا. واستغلّ التفكير الانقلابي عيوب النسق الليبيرالي الهش لإسقاط النظم وليس لتطبيق الديمقراطية أو العمل من أجلها. أخذت هذه الاتجاهات في التبلور منذ ثلاثينيات القرن الماضي التي كانت مرحلة جَزْر عام لجغرافيا الديمقراطية في العالم، وذلك بتأثير صعود النزعات الوطنية والقومية الاشتراكية الفاشية والنازية. وفي المنطقة العربية انتشرت حركات الشباب ذات القمصان الملونة وتأثرت في ذلك حتى الأحزاب الليبرالية الكبيرة مثل "الوفد" (القمصان الزرق) و"الكتلة الوطنية" في سورية (القمصان الحديدية). ولم يكن "الإخوان المسلمون" بعيدين عن تأثير هذه الأجواء فشكّلوا "فرق الجوالة". ومنها أيضًا "عصبة العمل القومي"، و"السوري القومي الاجتماعي"، و"مصر الفتاة" (الحزب الاشتراكي). ولاستيعاب النزعة العسكرية للشباب، أدرجت الحكومات في برامجها التعليمية في المدارس مادة الفتوة ونظامها، وهي مادة شبه عسكرية.

وجرى لاحقًا المزج بين الانقلابية والثورية أو تفسير الانقلابية كثورية. وأصبح ينظر إلى الانقلاب بوصفه مقدمة لعملية تغيير اجتماعية - اقتصادية (ثورة). جرى ذلك مع انقلاب يوليو في مصر أولًا ثم مع انقلابات البعث في سورية والعراق وإلى حدٍ كبير في انقلاب 14 تموز الذي سمى نفسه ثورة منذ البداية.

ولا يمكن فهم العلاقة بين العسكرية الجديدة بعد النكبة والانقلابات بمعزل عن فهم العيوب البنيوية في النسق الليبرالي النخبوي العربي الهش الذي أخذ ينفتح نسبيًا أمام ممثلي القوى الاجتماعية الجديدة

---

23 كان لهم دور في قمع ثورة العشرين. كما رفض وضعهم الجديد بوصفهم مواطنين عراقيين بعد الحرب، وبعد أن أصبحت عودتهم إلى تركيّة مستحيلة. تاريخيًا استقر المجتمع الآشوري في شرقي تركيا وشمال غرب إيران وشمال العراق. لقد توحّد العرب والأكراد في نظرتهم إلى الآشوريين على أنّهم محمية بريطانية غير خاضعة لسيطرة الدولة، كما أنّ رواتبهم في الجيش البريطاني كانت ضعف رواتب الجيش العربي، انظر:
Mohammad A. Tarbush, *The Role of the Military in Politics: a Case Study of Iraq to 1941* (London: Keagan Paul, 1982).

24 ومنها نادي المثنى (بقيادة فريد زين الدين وصدّيق شنشل وناجي معروف وصلاح الدين الصباغ)، ومنظمة العمل القومي (يونس السبعاوي، وسعيد الحاج ثابت، ودرويش المقدادي)، ومعهم الحاج أمين الحسيني وعدد من الشخصيات القومية التي غادرت لبنان وسورية وتوجهت إلى العراق نتيجة للأوضاع السائدة هناك في تلك الفترة، انظر: عزيز العظمة، **قسطنطين زريق: عربي للقرن العشرين** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003)، ص 55.

من الطبقة الوسطى الصاعدة. لكن عوامل أخرى حسمت مصيره في النهاية؛ منها سيطرة أبناء الأرستقراطية عليه، والتضارب بين واجبات أعضاء البرلمانات ومصالحهم الاقتصادية - الاجتماعية لا سيما كبار الملاك منهم، وتزوير الانتخابات والتلاعب بنتائجها، وعدم الالتزام بالأغلبية الانتخابية في تشكيل الحكومات المصرية، (وسابقة تعديل الدستور للسماح لشكري القوتلي بولاية ثانية زوّرت فيها الانتخابات النيابية تزويرًا فاضحًا، يستثنى نسبيًا انتخابات عام 1954 في حالة سورية)، والأخطر منها عجز البرلمانات والنسق الليبرالي عن حل المشكلة الاجتماعية الموضوعية والحقيقية، وهي مشكلة الفلاحين مع حضور المشكلة حضورًا ثقيلًا على جدول أعمالها كلها بما فيه برلمان مصر ما قبل يوليو، وأخيرًا العجز في مواجهة المشروع الصهيوني في فلسطين.

ما عجزت النخب الليبرالية عن حله على مستوى مشكلة الفلاحين حلَّه الضباط بقرارات" ثورية" فورية، وحدث التحول التاريخي في إدماج الفلاحين والعامة في حركة التاريخ والتحولات الاجتماعية الكبرى في مجتمعات يمثّل الفلاحون معظم سكانها، كما تمثّل الزراعة مصدر دخلها الأساسي. ومع تدفق أبناء الفلاحين والطبقات الوسطى إلى الجيش حصل تغيير كبير في توازن القوى الاجتماعي، وتغيرت بالتدريج طبيعة القوى الحاكمة.

تعاطفت الأحزاب الليبرالية مع حركات الجيش ضد النظامين الملكيين في مصر والعراق، وتأمّلت منها خيرًا في البداية، ثم تبدّدت آمالها بسرعة. وفي سورية تورط جميع القوى السياسية بما فيها الليبرالية، والمحافل الماسونية الشامية في الانقلابات الأولى بانية الآمال على دور الضباط التحديثي. ومن ذلك نموذج حزب الشعب والانقلاب الثاني في سورية أي انقلاب اللواء سامي الحناوي[25]. لقد توقعت القوى الليبرالية والتنويرية والحديثة المتأثرة بالثقافة الغربية أن يقوم الجيش بدور تحديثي سريع يحرق المراحل في التغلب على قوى التخلف والرجعية. لكنّه فعل ذلك بطريقته، بما فيها صراعات الضباط على السلطة، وانقلب على القوى التي عوّلت على دوره.

وأعتقد أنّ نموذج أتاتورك كان ماثلًا لناحية الثقة بقدرة الجيش على قيادة مجتمع متخلف تسود فيه ثقافة تقليدية، وتؤدي فيه الحرية من دون تقاليد حديثة إلى الفوضى. فالجيش في نظر هذه القوى قادر على تسريع عملية انتقال المجتمع نحو الحداثة من دون الدخول في حالة من الفوضى قد تحدثها الديمقراطية المبكرة في مجتمعات غير جاهزة لها. ونلاحظ عودة إلى هذا النمط من التفكير بعد الثورات العربية عام 2011.

وبعد ثورات 2011 برز أمر آخر هو خوف الطبقات الوسطى ليس من عدم الاستقرار، بل خوفها على نمط حياتها من سيطرة الإسلاميين. ودفعها هذا الخوف بحد ذاته للمراهنة على النظام القديم والجيش، مع أنّها الطبقة التي يفترض أن يراهن عليها بوصفها قاعدة لعملية الانتقال الديمقراطي.

وارتبطت انقلابات الضباط الصغار الراديكاليين المتأثرين بالأيديولوجيات التي افتتحتها ثورة 23 تموز/ يوليو 1952 بأزمة المرحلة الليبرالية وهشاشتها، وعدم تمكّن النظام التعددي الحزبي من الاتفاق على السقف الوطني المتعلق بطبيعة البلد ونظام الحكم، لكي تدار التعددية في إطار الاتفاق الدستوري، والعجز عن حل المسألة الزراعية وقضية الفلاحين، والفشل في مواجهة الاستيطان الصهيوني في فلسطين الذي تجلى في هزيمة عام 1948. والمشكلة أنّه حتى في حالة الإخلاص فعلًا لقضية بناء الدولة الوطنية والتحديث كما في حالتي عبد الناصر وهواري بومدين، يصعب جسر الفرق بين الطموح والواقع، وبين حجم الأهداف غير المحدود، ومستوى القائد وكفاءته والقدرات المحدودة لأي إنسان، بين شعبيته الحقيقية وتمثيله للعموم وضيقه بأي منافس، بين الواحدية المزعومة والنزوات والنزعات الفردية مثل الميل للشعبوية وحب الظهور وتقديس الشخصية والتريّب والشك في رفاق الدرب، وحفظ الضغينة لفترات طويلة عندهم جميعًا[26].

يصعب التوصل إلى نظرية وقانون يضبطان علاقة الجيش بالحكم وتصرفه فيه؛ فالجيوش تختلف باختلاف المراحل التاريخية، ودرجة تطور المجتمعات، والعقائد السائدة، وبنية الجيش الاجتماعية وغيرها. وعلى الرغم من إعجاب أمثال بكر صدقي وحسني الزعيم وحتى عبد الناصر وعبد الكريم قاسم، وقبله وإن كان بدرجة أقل أديب الشيشكلي، بنموذج أتاتورك وتقليده في بعض الأمور، فالفرق

25 وكان قادة المحافل الماسونية فاعلين في انقلاب حسني الزعيم 1949. وزير خارجيته (عادل أرسلان) كان منهم. وعرف انقلاب الحناوي فاعلية أكبر للماسونية. هذا غير مدروس في التاريخ السوري الحديث، وبينته دراسات زميلنا في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات جمال باروت في ضوء تحليل المؤشرات الوثائقية والتاريخية للمحافل السورية وللشخصيات التي حاولت توطيد الانقلاب الثاني، وتسويقه سياسيًا في وسط النخب المتنورة.

26 كتب خالد نزار أيضًا: "إن الرئيس بومدين الذي كان رجل دولة من مستوى مماثل لأعظم رجال الدولة في عصره لم يستطع أبدًا أن يرتفع فوق الحسابات الأنانية، والكراهيات الصغيرة التي جرها معه هواري... إن الأحقاد العميقة وعدم الثقة والشك المرضيين سوف تلقي بظلالها القاتمة على خصاله الشخصية النبيلة... إن هواري كان يدفع بومدين دومًا للنظر إلى خصم ظرفي كعدو يجب التخلص منه، وهو سوف يدفعه لكي يطحن بدون رحمة أولئك الذين تجرأوا على الوقوف بوجهه، واحدًا بعد الآخر"، نزار، ص 45. وبومدين ليس أسوأ الأمثلة بالتأكيد، وسنذكر لاحقًا خصومات شخصية أعاقت التطور، ومثّلت محركًا أساسيًا في عملية صنع القرار.

شاسع بين قيادات جيش تقود حملة عسكرية ضد الاحتلال وتؤسس جمهورية حديثة قوامها نخب حديثة صاعدة داخل النظام نفسه كما في حالة أتاتورك، وأخرى مؤلفة من ضباطٍ راديكاليين من الرتب الوسطى والدنيا في انقلابها على النظام الملكي، ثم في سلسلة منازعاتهم وتنافسهم على القيادة والرئاسة.

ولكن ثمة سمات مشتركة لا أعتقد أنّها تصل إلى درجة القانون، أو النظرية الكاملة الأركان سنتطرق إليها فيما يلي:

1. الجيش بوصفه وسيلة للترقي الاجتماعي الاقتصادي في مجتمعات فلاحية

الجيش مؤسسة حديثة لناحية تأسيسها لغرض، وعقلانية العلاقة بين الوسيلة والهدف، وإدارة منظومات معقدة، ووضع الإستراتيجيات والتسلح، والتزام الانضباط والتراتبية وغيرها. كما أنها تقوم رسميًا بدور يفترض أنه وطني بحكم تعريفه، وهو الدفاع عن الوطن. وفي ظروف دول العالم الثالث، أو في مراحل ما بعد الاستعمار غالبًا ما يبرز الجيش بصفته جهاز الدولة الأكبر والأقوى والأكثر انضباطًا من بين جميع مؤسسات الدولة والمجتمع، وهو أيضًا الأحدث لناحية علاقته بمفهومي الوطن والدولة. وسبق أن استخدمتُ عبارة "تجسيد الدولة من خارج المجتمع" في دول لا تقوم فيها وحدة الدولة على العلاقة بين المجتمع والمؤسسات الحديثة. كما أنه في حالة الدول المتشكّلة هويةً يحظى بمكانة لأنه يخاطب المشاعر الوطنية، فهو يمثل السيادة، وبزيه الرسمي وطقوسه يمثّل عزة الوطن وكبرياءه. وتتفاوت مصادره التاريخية بين بقايا جيش الانتداب في حالة سورية، وبقايا الجيش العثماني وجيش الانتداب وضباط الثورة العربية في حالتي العراق والأردن، وبين أدوار وطنية في حالات التمرد على الإملاءات الإنكليزية في حالة مصر، وجيش تحرير تحول إلى جيش وطني في حالة الجزائر، فيبدو وكأنه هو الذي أقام الدولة، خلافًا للبلدان أعلاه التي أقامت فيها الدولة جيشًا. وفي الحالات كافة كان الجيش المؤسسة الأكثر قدرة على التحرك المنظم في حالات الصراعات الاجتماعية والأزمات وحتى الكوارث الطبيعية.

وإضافةً إلى ذلك، أصبحت العسكرية في الدول النامية والمستقلة حديثًا المسار الرئيس لتقدم أبناء الفلاحين وأصحاب المهن صعودًا على السلم الاجتماعي، وذلك بعد أن كانت البنى التقليدية وثقافتها تحدد مسار حياتهم، وتقرر مصائرهم سلفًا، وتمنعهم من تغيير مكانتهم الاجتماعية والاقتصادية. كما أنّ فاعلية بنى الدولة الحديثة اقتصرت عمليًا على المدينة، وسيطرت عليها الطبقات القديمة من أبناء الأعيان وأبناء البرجوازية التجارية والطبقات الوسطى الجديدة التي قلّما تسرب إليها أبناء الفلاحين بواسطة التعليم أو غيره. فالتعليم لم يكن متاحًا. وقد انفتح مجال الخدمة العسكرية وصولًا إلى سلك الضباط في مرحلة الاستعمار، أو الانتداب، فأصبح أداة الترقي الاجتماعي التي يمكن لأبناء الفقراء والطبقات المتوسطة استخدامها بالانضمام إليه، والترقي فيه، ولا سيما بعدما فتحت الأكاديميات العسكرية الوطنية أبوابها لاستيعاب أبناء هذه الفئات؛ فمثلًا في عام 1936، استخدم النحاس باشا الالتزامات العسكرية التي فُرضت على مصر، بموجب المعاهدة المصرية - البريطانية، مبررًا لفتح أبواب الكلية العسكرية للضباط الصغار من مواطني الطبقة الوسطى، في حين كانت الدراسة تقتصر فيها على أبناء أصحاب الأملاك وأرستقراطية مصر الزراعية، إذ كان سلك الضباط محصورًا فيهم[27]. ومنها تخرّج عبد الناصر وأبناء جيله الذين تنظموا لاحقًا في تنظيم سري هو الضباط الأحرار لغرض القيام بانقلابهم الذي سمي في حينه بـ "حركة الجيش". ومع تطور بنية الدولة ومعها جهاز الموظفين في المدن الكبرى والمتوسطة وتطور جهاز الخدمات والتعليم، توسعت الطبقة الوسطى. وارتفع عدد الشبان من أبناء الطبقة الوسطى الذين التحقوا بالكلية الحربية في مصر، فازدادت نسبتهم بين الضباط[28]. وحصل ذلك في غالبية الدول العربية في أزمنة متفاوتة.

وبعد أن عيّن أديب الشيشكلي أكرم الحوراني الاشتراكي الشعبوي المنحاز إلى الفلاحين الذي تميز حزبه بحمل قضيتهم، وزيرًا للدفاع، قام الحوراني بفتح أبواب الكلية العسكرية لأبناء الفلاحين بخاصة. وفيها تخرّج ضباط مثل حافظ الأسد. بل يمكن القول إنّ الضباط السوريين الانقلابيين عمومًا للمرحلة التي تبدأ بمنتصف الخمسينيات كانوا من خريجي دورات 1950 - 1952. هذا هو الجيل من أبناء الطبقات الوسطى والفقيرة المتأثرين بالأيديولوجيات القومية أو اليسارية أو الإسلامية الذين قاموا بالانقلابات العسكرية في الخمسينيات والستينيات وحتى عام 1970. والحقيقة أنّهم نتائج مرحلة الغليان السياسي والاجتماعي والأيديولوجي تلك. وهي ظواهر توقفت في ظل حكمهم الذي لم ينشأ فيه جيل يشبههم. ويمكن القول إنّ بعضهم كان مثقفًا أو نوعًا من انتلجنسيا بثوب الضباط، مثل نمط

27 أنور عبد الملك، **المجتمع المصري والجيش (1952-1973)**، ط 2 (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2005)، ص 57. صدرت الترجمة العربية الأولى للكتاب في عام 1974؛ انظر أيضًا كتاب: عزمي بشارة، **ثورة مصر**، مج 1، **من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير** (بيروت/ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 24.

28 أحمد عبد الله، "القوات المسلحة وتطور الديمقراطية في مصر"، في: أحمد عبد الله (محرر)، **الجيش والديمقراطية في مصر** (القاهرة: سينا للنشر، 1990)، ص 10؛ انظر أيضًا: بشارة، **ثورة مصر**، ص 25 - 26.

الضابط الانقلابي الأشهر في تاريخ العسكرية السورية الجديدة، منذ عام 1949 وحتى عام 1969، محمد عمران قائد اللجنة العسكرية البعثية فيما بعد.

ربما ما زال عدد من الشبان، حتى زمننا هذا، يدخل الجيوش العربية لأغراض الترقي الاجتماعي الاقتصادي، ولكن عدد المجالات غير العسكرية المفتوحة ازداد. أمّا الدوافع الأيديولوجية فخفتت إلى حد بعيد، إضافةً إلى أنّ الدول كافة أصبحت تحرص على انتقاء عناصر منحازة إلى النظام، أو على الأقل غير مسيسة، لسلك الضباط.

في سورية لم ينشأ جيش سورية المستقلة من فراغ، بل ورثت الدولة الوطنية بعد الجلاء (17 نيسان/ أبريل 1946) جيش الشرق المؤلف من الجنود والضباط والرتباء السوريين في الجيش الفرنسي في سورية ولبنان. وبلغت حصة سورية من الوحدات المسلّحة نحو 17 ألف رجل، بينما كانت حصة لبنان سبعة آلاف رجل[29]. غير أنّ وزارة الدفاع السورية قلّصت عدد الجيش في منتصف عام 1948 إلى ما يقارب سبعة آلاف رجل فحسب[30]، بدعوى تفكيك "التكتلات العنصرية" فيه[31]. وأدّت عملية وراثة الدولة الوطنية جيش الشرق إلى ظهور تمييز بين ضباط الجيش السوري وضباط الجيش الفرنسي (والمقصود هو الضباط السوريون الذين كانوا أصلًا في الجيش الذي تسلّمته الحكومة السورية من الفرنسيين). وبدأ تخريج ضباط الجيش السوري مع الدورة الأولى لخريجي مدرسة حمص العسكرية في عام 1945 الذين انتشرت في أوساطهم الأفكار السياسية والأيديولوجيات الجديدة، مثل اليسار والقومية العربية. وازدادت قابليتهم للأدلجة مع تجربة معظمهم المحبطة في حرب فلسطين، وولادة أولى حركات الانقلابات العسكرية. وهي حال قادة الانقلابات في مصر والعراق أيضًا. ولم يكن "ضباط الجيش الفرنسي" كتلة متجانسة، بل كان بعضهم قريبًا من الضباط الجدد، وكان أبرزهم أديب الشيشكلي المتحالف حتى عام 1952 مع أكرم الحوراني، زعيم حزب الشباب، ولاحقًا أحد القادة الثلاثة التاريخيين لحزب البعث العربي الاشتراكي. وولد في مرحلة التحالف أول تنظيم عسكري عقائدي سري في داخل الجيش، وهو بهذا المعنى سلف اللجنة العسكرية البعثية التي قامت في فترة الوحدة السورية – المصرية، والتي يتحدر بعض أعضائها من تنظيم الشيشكلي - الحوراني السابق. وحاول الشيشكلي (الكردي الأصل) تسنين الجيش وتعريبه وتفكيك النفوذ الكردي فيه، غير أنّ إجراءاته الفعلية كانت جزئية وشملت المسيحيين أكثر من غيرهم. كما تعارضت مع نزعة أكرم الحوراني ابن حماة لفتح الجيش لأبناء الفلاحين ومنهم الكثير من العلويين. وبسبب قصر فترة حكم الشيشكلي لم يستطع مواصلة هذه السياسة. ودخل الجيش السوري مع الانقلاب الأول في مرحلة التسييس والخروج من الثكنات من دون العودة إليها[32].

وفي العراق كان الضباط الأربعة عشر الذين قاموا بثورة 14 تموز/ يوليو 1958 برتبة عقيد أو مقدّم، باستثناء محمد السبع[33] الذي كان رائدًا في سلاح الجو، وكان أعلاهم رتبة عبد الكريم قاسم الذي كان برتبة زعيم. انتمى جميع الضباط الأحرار باستثناء ناجي طالب إلى عائلات فقيرة، أي إنّ الوحيد من بينهم الذي كان ابن مالك للأرض وعضو المجلس النيابي هو تحديدًا ناجي طالب الشيعي. وتلقى جميعهم تعليمهم في المدرسة الثانوية أو مدرسة عسكرية داخل العراق أو خارجه. وكان العديد من الضباط في المنظمات الفرعية للضباط الأحرار والمشاركين في خلاياها من المنتمين إلى المذهب الشيعي، وقد انتموا أيضًا بدوافع وطنيّة[34]. تأثّر الضباط الأحرار بحدثين كبيرين هما نكبة 1948 وما رواه ضباط الجيش العراقي عن مجريات الحرب وفشل الأنظمة العربية والثورة المصرية عام 1952 التي قام بها ضباط مثلهم. ومن المفيد النظر في وصف المؤرخ مجيد خدوري لتجربة عبد الكريم قاسم في الكلية العسكريّة لأنّه يصوّر العسكرية صورة من صور التقدم الاجتماعي لأبناء الفئات الفقيرة. فقد كانت الشجاعة والانضباط معيارَي الانضباط والتقدير وليس المنزلة الاجتماعية، أو أصل الطالب وفصله. ففيها تحرّر قاسم من الاتكال على أب فقير يعيله، لأنّ الكلية العسكريّة تقدم للطلبة ما يحتاجون إليه من مأكل وملبس. "وكان معظم طلاب الكلية من العائلات الفقيرة نسبيًّا، لأنّ أبناء العائلات الميسورة يؤثرون طلب العلم في الخارج، أو الالتحاق بكليّة الحقوق أو كليّة الطب في بغداد"[35]. ويمكن متابعة هذه السيرة وصولًا إلى تجربته في حرب عام 1948، وأثرها في تكوينه السياسي وموقفه من النظام القائم، وينطبق ذلك على عبد الناصر وغيره.

---

29 نزار الكيالي، **دراسة في تاريخ سورية السياسي المعاصر، 1920 - 1950** (دمشق: دار طلاس، 1997)، ص 195.

30 عارف العارف، **النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود، 1947 - 1952**، ج 2 (صيدا: المكتبة العصرية، 1956)، ص 349، 358.

31 أحمد الشرباتي (وزير الدفاع)، الجلسة الثانية في 28 آب/ أغسطس 1948، في: **الجريدة الرسمية** (دمشق) (4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1948).

32 سبق أن تناول المؤلف هذا الموضوع بتوسع، والفقرات أعلاه واردة في كتاب للمؤلف من عام 2013، انظر: عزمي بشارة، **سورية درب الآلام نحو الحرية: محاولة في التاريخ الراهن** (بيروت/ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 279 - 283.

33 وهو الذي بدأ بقتل العائلة المالكة ليلة الانقلاب، وذلك على الرغم من رغبتها في التفاهم والاستسلام، مع أنّ أكثرية الضباط الأحرار كانت ضدّ قتلهم.

34 مجيد خدوري، **العراق الجمهوري** (بيروت: الدار المتحدة للنشر، 1974)، ص 33.

35 المرجع نفسه، ص 108.

إنّ الوعي السياسي للضباط الذين قاموا بالانقلابات العسكرية الأولى هو نتاج سنوات الغليان السياسي والفكري والوطني تلك، في مرحلة سادت فيها تعددية نسبية في ظل الانتداب وتصدّر نخب ليبرالية محافظة أو محافظة من أبناء الأعيان للمشهد السياسي؛ وكذلك التعرض لتأثير هزيمة الدول العربية في الحرب عام 1948 في هذه الأجواء. فتشخيص هؤلاء الضباط أسباب هذه الهزيمة وردة فعلهم عليها تقاطعا مع موقفهم من الوضع السياسي - الاجتماعي القائم. وقلّما صدرت مذكرات ضباط هذا الجيل الناقمين المتمردين على الأوضاع العربية أو سِيَرهم في حينه من دون ذكر تأثير صدمة 1948 فيهم، سواء أشاركوا في ساحات القتال نفسها في فلسطين، أم لم يشاركوا.

وارتبط التطور اللاحق بعوامل كثيرة منها قدرات من برز من هذا الجيل وانعقدت له الرئاسة أو الزعامة، على طرح مشروع سياسي حقيقي، وتمكّنه من حسم الصراع على النفوذ من زملائه من الضباط، فالذي سيطر وحسم الأمر في النهاية أقام نظامًا معاديًا للتعددية، ومقيّدًا لحرية التعبير والتنظيم وغيرها. فخُنقت الحياة السياسية التي أنتجت جيلهم من السياسيين والمثقفين والعسكريين.

إنّ خنق الحياة السياسية العامة التي توقفت عن إنجاب الضباط المؤدلجين والمسيسين هو من أهم أسباب عدم وقوع انقلابات من نوع انقلابات ما قبل السبعينيات. هذا من بين أسباب كثيرة أخرى منها استقرار بنية النظام بعد حسم الصراع على السلطة، وبناء الجيش النظامي الكبير نسبيًّا، وتأسيس المخابرات العسكرية التي تتجسس على الضباط ووحدات الجيش[36]، وإقامة الجيوش الخاصة (مثل الحرس الجمهوري، وسرايا الدفاع) وغيرها من العوامل، ومنها دور ثورة أسعار النفط في النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي في بناء الجيوش الكبيرة التي يصعب تحريكها في انقلاب، وكذلك في تحقيق الاستقرار في الجمهوريات. وهكذا توقفت ظاهرة الانقلابات العسكرية منذ بداية السبعينيات.

2.أخوية رفاق السلاح الرجولية

تنشأ بين الضباط عمومًا، ولا سيما في الوحدات القتالية، وبين خريجي الكليات العسكرية من الدفعة ذاتها، رابطة رفاقية تشبه أخويات الطلبة في الكليات الجامعية في الماضي أو رابطة الخشداشية في الجيش المملوكي. وتتحول هذه الرابطة إلى نوع من الولاء الشخصي للجماعة أو رفاق السلاح فيما هو جماعة أبناء الدورة. ويسهّل ذلك تجنيدهم في التخطيط لتحرك أو انقلاب. تسود هذه العلاقات في المليشيات المسلحة والحركات السرية والكليات العسكرية، وتضعف لاحقًا في الجيوش النظامية، إذ من المفترض أن تتجاوزها الهيكلية التنظيمية وتفكّكها التراتبية. لكنها تبقى قائمة، ولا سيما في الوحدات القتالية، إذ يمر الجنود والضباط بتجارب مكثفة مشتركة، من نوع التدريب الشاق والمناورات، وحتى المعارك ذاتها. في هذه الأجواء يجري اختصار أسماء الضباط وإطلاق الألقاب الحميمة عليهم.

لهذه الروابط أثر كبير في دوافع المقاتلين، لأنّ الانتماء يعزز الاستعداد للتضحية؛ فالجندي غالبًا ليس مستعدًا للموت من أجل مفهوم مجرد للوطن، وهو مستعد للموت دون رفيقه الجالس إلى جانبه في العربة العسكرية أو الطائرة، أو الراقد بالقرب منه في الخندق. كما تهمه صورته التي ترتسم في أذهان رفاقه، ورأيهم فيه. ولكن هذه الرابطة نفسها غالبًا ما تدفع العسكريين للتستر على جرائم يرتكبها أفراد منهم أو تشارك مجموعة في ارتكابها. وهذه قد تتكتم على مجازر وأعمال قتل واغتصاب حتى عند التحقيق فيها، فتبقى مجهولة إلى أن يستيقظ ضمير أحدهم.

وخلال الانقلابات نفسها وفي التحضير لها تتشكّل أيضًا أخوية، أو زمرة، أو "شلّة" بالتعبير الدارج. فالانقلاب العسكري تجربة دراماتيكية مشتركة حقيقية تنكشف فيها نقاط الضعف والقوة لكل شخص. وسرعان ما تتحول الشلة أو الزمرة إلى منغص حقيقي بالنسبة إلى أي قيادة، لأنّ الجماعة الحميمية تؤسس شعورًا من الزمالة، وتمكّن من حرية التعبير بصراحة داخلها، وتدفع لرفض فكرة الزعيم المطلق. فالأول فيها هو الأول بين متساوين. ولذا كانت المجالس العسكرية هي المجالس الثورية التنظيمية الوحيدة التي يحترم فيها التصويت، لكن حالما تقوم تراتبية ما بعد الانقلاب، تنخر في الجماعة مشاعر غيرة وتحاسد تصل حد الكراهية والشكوك المتبادلة. فالاحتمال وارد أن يطمح كل منهم إلى الزعامة.

ولا يكاد يخلو نظام واحد حكمه الضباط الانقلابيون ذوو الرتب المتوسطة أو الدنيا من صراع شخصي على النفوذ، أو مرارات وحزازات ناجمة عن عدم تولي المنصب أو عدم نيل الاحترام الذي يشعر الشخص أنه من حقه. وغالبًا ما فُسِرت هذه على أنّها صراعات يسار ويمين، وقومي وإسلامي وغيرها. ولم تخلُ الساحة منها. ولكن الصراعات دارت في الغالب على السلطة والرئاسة، والنفوذ، والجاه والمنصب، وأحيانًا على النهج وأسلوب العمل، وإن غلفت بادعاءات

36 وهي تمثّل حالة بارزة في سورية، وترفع تقاريرها إلى الرئيس مباشرة وليس إلى هيئة الأركان. وفي الجزائر ازدادت قوتها كثيرًا بعد محاولة الانقلاب الفاشلة التي قام بها في عام 1967 قائد الجيش العقيد الطاهر الزبيري (لم يوجد منصب لواء في الجيش الجزائري في عهد بومدين)، ومنذ تلك المرحلة أصبح الرئيس يعتمد بقوة جهاز الأمن العسكري. ولاحقًا اشتهر قائده محمد مدين (توفيق) الذي أحاله عبد العزيز بوتفليقة على المعاش في عام 2015.

أيديولوجية من أعرضها اليمينية واليسارية. كما أنّها غالبًا ما أدت بضباط إلى التحالف مع دول جارة خصم، مثل مصر وليبيا في حالة السودان، والعراق وسورية في حالات صراعات الضباط في البلدين. كان هذا الصراع بين الطموحين من الضباط الانقلابيين شاغلًا أساسيًا لأنظمة الحكم العسكرية. خذ مثلًا صراع عبد الكريم قاسم وعبد الوهاب الشواف وعبد السلام عارف؛ وصراع جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وصلاح سالم وأنور السادات وعلي صبري؛ وحافظ الأسد وصلاح جديد ومحمد عمران، بل صراعات اللجنة العسكرية البعثية طيلة سنوات 1963 - 1970. وخذ أيضًا شكوك بومدين وريبته وإبعاد زملائه الضباط عن الحكم، واعتماده بصفة خاصة على ما سمي ضباط الجيش الفرنسي، والمقصود هم الذين غادروا الجيش الفرنسي وضمهم إلى جيش الحدود غرب الجزائر، بعد أن رفضت ألوية الثورة الأخرى استقبالهم.

هذه الصراعات من أهم عوامل عدم الاستقرار، وقد تنتهي بإبعاد الخصم أو تعيينه سفيرًا خارج البلاد، أو التهميش في وظيفة حكومية، كما قد تنتهي بالسجن المؤبد والإعدام. وفي حالات كثيرة دفعت هذه الصراعات المتأذي إلى تحالفات غير وطنية مع قوى أجنبية لأغراض الانتقام. لقد كان لهذه الصراعات داخل زمرة الضباط، وعدم القدرة على مأسستها، باستمرارها غير الرسمي على الرغم من قيام المؤسسات، دور رئيس في حالة عدم الاستقرار التي رافقت المراحل الأولى من الانقلابات العسكرية.

3. الصراعات الحزبية والأيديولوجية

في مراحل تسييس المجتمعات العربية، ولا سيما المرحلة الليبرالية الأولى بعد الاستعمار التي عجّت بالأحزاب الأيديولوجية والتيارات السياسية المحلية وتلك المتأثرة بالأفكار التي راجت عالميًا وصراعاتها: الشيوعية، والقومية، والفاشية وغيرها، نجد أنّ الضباط توزعوا بين هذه التيارات، مثلما انقسمت النخب عمومًا. ولكن انقساماتهم تفاوتت في الدرجة؛ ففي سورية والعراق كانت الصراعات أكثر حدة من مصر. فبعد تخلص عبد الناصر من اليسار (يوسف صديق أولًا، ثمّ خالد محيي الدين)، وحسم الصراع مع التيار الإسلامي، بقي الضباط غير الملتزمين بأيديولوجية محددة، سوى الوطنية المصرية التي اتخذت أيديولوجيا طابعًا قوميًا عربيًا واشتراكيًا وعالم - ثالثيًا في إطار تصور الوحدات الثلاث في فلسفة الثورة يدعم تدخل الدولة في الاقتصاد. ويمكن القول إنّه ما عدا في حالة البعث، همش الضباط الأيديولوجيات الحزبية، وحتى الأحزاب التي دعمتهم (الحزب الشيوعي في حالتي عبد الكريم قاسم وجعفر النميري، واليسار والإسلاميون في حالة عبد الناصر) وتبنّت موقفًا وطنيًا ببعد قومي عربي ونزعة تحديثية تعتمد على تدخل الدولة في الاقتصاد، عُدّت اشتراكية. وقد خاض الجيل الراديكالي من الضباط صراعًا ذا طابع مبدئي في حالات عديدة، ولكن ظاهرة العسكر في السياسة انتهت عمومًا إلى تبني موقف براغماتي موجّه للحفاظ على الحكم في ظل التوازنات الاجتماعية الداخلية والإقليمية والدولية.

هذا التوجه البراغماتي هو ما ساد فعلًا مع "المرونة" اللازمة للحفاظ على الحكم، وصولًا إلى تغيير المواقف والتحالفات الدولية. وفي حالات نادرة فقط لم يبدِ الضباط الذين حكموا فترة طويلة مرونة كافية للتكيف مع التغيرات الإقليمية والدولية. وتكفي مراجعة التغيرات في سياسات صدام حسين بعد غزو الكويت، والتغيرات في مواقف حافظ الأسد وتوجهاته، والقذافي، وعمر البشير، ليتضح أنّ العامل الرئيس كان الحفاظ على الحكم.

ولم تكن السلوكيات التي بدت متشددة وغير مرنة وغير قابلة للتكيّف مع العصر نابعةً من تشدد أيديولوجي، بل من صفات القائد الشخصية، أو من تقديراته الواقعية والبراغماتية أنّ سياسته هذه التي تبدو متصلبة هي الطريق الأفضل للحفاظ على النظام، وأنّ المرونة وما يبدو إصلاحات في الخارج سوف تبدأ تفاعلات من شأنها أن تقود إلى خسارة السلطة. ليس هذا موقفًا نابعًا من أيديولوجية مختلفة، بل من تشخيص مختلف لطبيعة النظام والمجتمع وحسابات براغماتية مختلفة. أحيانًا يعتقد المثقف الإصلاحي أنّ الحاكم ضيق الأفق في تصلبه، وأنّ هذا يؤثّر سلبيًا في استمرارية نظامه، بينما يرى الحاكم أنّ المثقف الإصلاحي قليل الخبرة، وساذج، وأنه لو عمل بنصيحته فسوف يفتح مجالًا لتدهور لا يمكن ضبطه، فبعض الأنظمة لا يحتمل ولو مقدارًا قليلًا من المرونة. هذا نقاش براغماتي في جوهره.

> ما عدا حالة البعث، همش الضباط الأيديولوجيات الحزبية، بما في ذلك التي دعمتهم، وانتهت ظاهرة العسكر في السياسة إلى تبني موقف براغماتي موجّه للحفاظ على الحكم

في حالة ضباط انقلاب 1958 في العراق، يمكن القول إنّهم جميعًا اتفقوا بدرجات متفاوتة على الدعوة إلى القومية العربية. وكان عبد السلام عارف أكثرهم حماسًا للوحدة، أمّا عبد الكريم قاسم ومحيي الدين عبد الحميد فمالا إلى قومية أكثر ليبرالية وتأكيد

الوطنية العراقية. وكانت قومية عبد الوهاب الشواف مشوبة بصبغة ماركسية بحسب مجيد خدوري[37]. وكان الضباط الأربعة عشر من السنّة باستثناء ناجي طالب ومحسن حسين الحبيب الشيعيين، وكانت أم عبد الكريم قاسم شيعية، "إلّا أنّه لم تبدر منه أي بادرة في حياته العامّة تشير إلى تحيّزه للشيعة"[38]. فلم يؤدِ العامل الطائفي دورًا في مواقفه، مع أنّ تحالفه مع الحزب الشيوعي في الحكم أسس له قاعدة اجتماعية شيعية، كما أنّ القومية العربية ذات الصبغة الإسلامية عند عبد السلام عارف كان لها دور في تصوير الأمر بصورة مختلفة لاحقًا. وقد بدأت عملية بعثنة الجيش بعد انقلاب البعث على حكم عبد الرحمن عارف عام 1968. ويبدو من مذكرات عبد الوهاب الأمين تحديدًا أنّ مجموعة 14 تموز كانت تؤمن فعلًا بحكم ديمقراطي برلماني، وبالحاجة إلى الانتقال إليه بعد القضاء على النظام الملكي وإقامة حكومة مدنية مؤقتة[39]. كما أيّدوا سياسة عدم الانحياز خارجيًّا، وفي الواقع تشابهوا إلى حدٍّ ما مع الضباط الأحرار في مصر سواء في إيمانهم (أو للدقة في ادعائهم الإيمان) بالديمقراطية، أو في تنكرهم لها لاحقًا. لم يكن للضباط أيديولوجيا محدّدة؛ فبعضهم كان متأثرًا بفكر الحزب الوطني الديمقراطي الليبرالي التوجهات، كما في حالة عبد الكريم قاسم ومحيي الدين عبد الحميد، وبعضهم بالفكر القومي العربي المشرب بالإسلام مثل عبد السلام عارف وناظم الطبقجلي ورفعت الحاج سري (كان شخصية مركزية في تأسيس تجمعات الضباط الأحرار، ومعارضًا التأثيرات الشيوعية في قاسم)[40]، وكان وصفي طاهر وإسماعيل علي[41] قريبين من الشيوعيين، ووسيطين بينهم وبين عبد الكريم قاسم، أمّا صالح مهدي عمّاش فكان متأثرًا بفكر البعث[42]. وكما في حالة الضباط الأحرار المصريين كان الصراع الرئيس بينهم صراعًا على الزعامة، كما بين عبد الكريم قاسم وعبد الوهاب الشواف، وبين الأوّل وعبد السلام عارف.

أمّا في سورية، فمنذ انقلاب أديب الشيشكلي وحتى بعثنة الجيش انقسم الضباط الذين شكلوا تحالف الشيشكلي – الحوراني إلى كتلتين كبيرتين: الكتلة التحريرية (نسبة إلى حركة التحرير العربي التي أسّسها الشيشكلي) والكتلة الاشتراكية (التي كان الحوراني أبرز الفاعلين فيها)، يضاف إليهما الجناح العسكري للحزب السوري القومي الاجتماعي بقيادة العقيد غسان جديد، ومجموعة الضباط المتأثرين بالحزب الشيوعي السوري. ونشأت كتلة ثالثة كبيرة أقرب إلى المهنية العسكرية من غيرها هي كتلة "الضباط الشوام" التي التفّت حول العقيد عدنان المالكي، واستقطبت بعض الضباط المستقلين والمحافظين. وبعد اغتيال عدنان المالكي، حصل الاستقطاب باتجاه الكتلتين الكبريين: الاشتراكية والتحريرية (ضباط الشيشكلي). وفي تلك المرحلة ساد أيضًا صراع بين النخب المؤيدة لمصر والسعودية وتلك المؤيدة للعراق. وكان لهذا الانقسام شأن في الصراعات بين العسكر طيلة الفترة حتى حكم البعث.

> بعد الحرب العالمية الأولى، ولا سيما في مرحلة احتدام الحرب الباردة في خمسينيات القرن الماضي، غدت الجيوش مسيّسة، فخرجت من ثكناتها بدعوى تحرير فلسطين والتغيير

لقد مثّلت الوحدة بين سورية ومصر في عام 1958 مخرجًا من هذا التفكك الذي أصاب النخب السورية. وقبلت هذه الكتل مؤقتًا مبدأ عبد الناصر في عزل الجيش عن الحزبية والعمل السياسي. لكن ما إن شرع عبد الناصر في تفكيك تلك الكتل وإحالة رموزها إلى مواقع مدنية، أو إلى مواقع أخرى في الجيش الثاني في مصر، حتى تكتّلت من جديد ضده. وظلت كتلة "الضباط الشوام" موحدة بسبب مهنيتها وبُعدها عن التحزّب، فاعتمد عليها عبد الناصر. لكن من هذه الكتلة بالضبط خرجت مجموعة الضباط التي قامت بحركة الانفصال في 28 أيلول/ سبتمبر 1961. ولم تتمكن هذه المجموعة من حل تنظيم الضباط البعثيين الذين كانوا أبرز المتكتلين في مصر "اللجنة العسكرية" السرية في عهد الوحدة، والتي تحدَّر معظم مؤسسيها من الطائفتين العلوية والإسماعيلية. ونشير إلى هذه الحقيقة مع أنّ العوامل الطائفية في هذه الفترة لم يكن لها أي شأن فاعل ملموس في قيام هذه الكتل، بل كان الانقسام يجري على قضايا السلطة والسياسة في مرحلة الحرب الباردة. ولكن سيكون لهذا الأمر شأن في مستقبل سورية مع اعتماد الضباط على الولاءات الجهوية في التجنيد خدمة للصراعات على النفوذ داخل الجيش، وليس لدوافع طائفية خاصة. فالتنافس دفع الضباط إلى تحشيد الولاء الشخصي

37 خدوري، ص 31.

38 المرجع نفسه، ص 32.

39 المرجع نفسه، ص 41–45.

40 حول دوره المركزي مع رجب عبد المجيد في تأسيس الضباط الأحرار انظر: حنا بطاطو، **العراق، الكتاب الثالث، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**، ترجمة عفيف الرزاز، ط 2 (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1999)، ص 80.

41 المقدم وصفي الطاهر معاون الميدان لنوري السعيد. الزعيم الركن اسماعيل علي آمر مدفعية الفرقة الأولى كان مقربا من الحزب الشيوعي وتنظيمه العسكري "اتحاد الجنود والضباط"، وهو غير المقدم الركن اسماعيل العارف سكرتير رئيس الأركان، المرجع نفسه، ص 103 - 104.

42 المرجع نفسه، ص 45 – 46. لتفاصيل أوفى يمكن مراجعة: المرجع نفسه، ص 88 - 93.

لهم بأي طريقة. وانتهى هذا النهج إلى انقسامات طائفية بين الحاكمين والمحكومين في سورية بعد وصول ضباط البعث إلى السلطة في سورية، وذلك بعد سلسلة تصفيات فيما بينهم[43].

بعد الحرب العالمية الأولى، ولا سيما في مرحلة احتدام الحرب الباردة في خمسينيات القرن الماضي، غدت الجيوش مسيّسة، فخرجت من ثكناتها بدعوى تحرير فلسطين والتغيير، مع الوعد بالعودة إليها بعد إرساء "ديمقراطية سليمة"؛ لكنها لم تعد إلى الثكنات بل أعادت صراعات المؤسسات العسكرية السياسية إنتاج انقلاباتها الداخلية، واتهمت السياسيين التقليديين بالمسؤولية عن النكبة وعن الفساد السياسي والاجتماعي الداخلي. وكان للأحزاب كافة تنظيمات عسكرية في الجيش بعد رواج نموذج الضباط الأحرار ونجاحه وتحولاته بما فيها الأحزاب الشيوعية، والبعث، وقبله العربي الاشتراكي، والإخوان المسلمون في مصر، وحركة الشباب القومي العربي (حركة القوميين العرب لاحقًا)، والسوري القومي الاجتماعي. ومن لم يكن عنده تنظيمات عسكرية كان له ضباط مقربون، مثل حزب الشعب والحزب الوطني في سورية، والاستقلال في العراق، والحزب الوطني الديموقراطي، ثمّة نوع من العلاقة لكن ليست عضوية بين بعض ضباط الانفصال والإخوان.

وتأسست أجنحة عسكرية للأحزاب الأيديولوجية تعمل داخل الجيش، ومن أهمها تنظيم البعث بعد انقلاب 14 تموز 1958 بخاصة[44]؛ أمّا اللجنة العسكرية للبعث السوري، فأقامها عام 1960 عسكريون سوريون أوفدوا للخدمة في الإقليم الجنوبي (مصر، وفي سيناء تحديدًا). وعرفت داخليًا بتنظيم سيناء. وأصبحت هذه اللجنة القوة الإستراتيجية في تقرير مستقبل سورية السياسي.

عمت تنظيمات الضباط الأحرار الوطنية التركيب الجيوش العربية في المشرق العربي ووصلت إلى اليمن، وحملت سمات أيديولوجية سيطوّرها البعثيون والشيوعيون إلى سمات عقائدية. بالنسبة إلى البعث، طوّر منظروه وتحديدًا ياسين الحافظ بعد حركة/ انقلاب 8 آذار/ مارس 1963 مفهوم الانقلابية إلى الثورية، والانقلاب العسكري إلى ثورة، والجيش المحترف التقليدي إلى جيش عقائدي. وضع الحافظ النويات التي عبّر عنها الشيشكلي في أوائل الخمسينيات: ضباط عقائديون انقلابيون يحاولون التحالف مع حركات العمال والفلاحين والمثقفين. وتتلخص صيغة الحافظ المنظومية في الجيش العقائدي وقوى العمال والفلاحين وصغار الكسبة والمثقفين الثوريين. واعتنق حزب البعث رسميًا أفكار الحافظ من خلال تبني نص "بعض المنطلقات النظرية". جاءت تحولات العلاقة بين العسكرية الجديدة المنحدرة من أبناء الفلاحين والفئات الوسطى ومخرجات نظام التعليم المتوسع والفكر السياسي من خلال إعادة تعريف مفهوم الأمّة، وتبني نظرية التلازم العضوي بين النضال القومي (الوحدوي) والنضال الطبقي الاشتراكي[45].

ولا شك في أنّ هذه التوجهات أثّرت في جميع الأحزاب ذات المنحى القومي واليساري. وحصل تنافس فيما بينها على إقامة تنظيمات داخل الجيوش العربية، إدراكًا منها لأهمية الجيش وقدرته على إحداث التغيير السياسي وتسريع التحول.

ولا يجوز الخلط بين هذه التوجهات وموقف الجيل الأول من القوميين العرب الذين تعاونوا مع أنظمة ملكية، ولكنهم رحبوا أيضًا بحماسة الضباط الانقلابيين، وتعاونوا مع أي نظام يمكن أن يخدم الفكرة القومية والاتحاد العربي، أو التأثير فيه بهذا الاتجاه. هذا هو سلوك قسطنطين زريق الذي كان مستعدًا لأن يكون سفيرًا لسورية في واشنطن، قبل أن يعيّنه حسني الزعيم رئيسًا لجامعة دمشق. وهو موقف القوميين العرب من الحكم الفيصلي وغيره. كما هو نسبيًا موقف محمد كرد علي الذي كان من أبرز من هلل للانقلاب الأول في سورية بقيادة الزعيم، نكاية بالكتلة الوطنية السابقة. من المفضل التمييز بين القومية العربية الحزبية البعثية والناصرية ومنظريها، والجيل الأول غير الحزبي من القوميين العرب الذي إذا تحدث عن انقلاب قصد به انقلابًا فكريًا يحوّل الشعوب إلى أمّة، وتحديثيًا يهيئ المجتمعات والدول العربية لاستيعاب العلوم الحديثة في الاقتصاد والعقلانية في إدارة الدولة، وعلمانيًا بعيدًا عن الطائفية. ولكن أبناء هذا الجيل أنفسهم رحبوا بحماس الضباط الذين قاموا بانقلابات وتوسموا فيهم الخير. وكان يلزم جيل ثالث من القوميين العرب لكي يتجاوز هذا وذاك.

4. الرهانات الدولية على الجيش في السياسة

كتب الكثير من الأبحاث حول هذا الموضوع في سياق أميركا اللاتينية تحديدًا، وذلك منذ بداية القرن العشرين، ولاحقًا في قضايا بلدان مثل تايلند وكوريا الجنوبية. ولكن الموضوع مهم في السياق العربي أيضًا.

---

43 انظر: بشارة، **سورية: درب الآلام نحو الحرية**، ص 283 - 284.

44 وربما عمل صالح مهدي عماش أصلًا بصفة حزبية منظمة داخل جماعة الضباط الأحرار قبل الانقلاب، ولكن اللجنة العسكرية أقيمت بعده.

45 أعيد نشر هذه الأفكار في مقالات وفصول من كتاب بعض قضايا الثورة العربية الذي كتبه في ستينيات القرن الماضي. وفي تقييمه ثورة يوليو، بيّن أنها ثورة وليست انقلابًا، لأنها فتحت الباب لتغييرات عميقة في النظام السياسي والبنية الاجتماعية الاقتصادية لمصر، لكنه ميز بوضوح بين ثورة من أعلى كما عدّ انقلاب يوليو وثورة شعبية من القاعدة، ورأى أنّ عبد الناصر لم ينجح في تحويلها إلى ثورة شعبية، فلم ينظّم العمال والفلاحين ولم يشركهم في عملية صنع القرار وحكم البلاد، ما يعيدنا إلى السؤال المتعلق بالديمقراطية. وأعتقد أنّ ياسين الحافظ كان طليعيًا بين أبناء جيله من القوميين في طرح هذه القضايا، وفي طرح العلاقة بين القومية والديمقراطية. ياسين الحافظ، **الأعمال الكاملة لياسين الحافظ، حول بعض قضايا الثورة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص 110 - 204.

مع تمدّد الاتحاد السوفياتي بعد الحرب العالمية الثانية والانتصار على النازية، وجاذبية نموذجه التنموي، وبعد الثورة الصينية، ساد في الدوائر الغربية ولا سيما الأميركية خوف من التمدد الشيوعي في العالم الثالث والدول النامية والمستقلة حديثًا. في هذه المرحلة تحديدًا، ضعفت القوى التقليدية التي تعتمد عليها فرنسا وبريطانيا في العالم الثالث، وفي الوطن العربي، ونشأت في الدول المستقلة حديثًا قوى جدية راهنت عليها السياسة الأميركية. وبرزت من بينها الجيوش قوةً منظمة في الوقت ذاته. وهذه يمكنها أن تمسك بالحكم، كما يمكن استغلال ثقافات المجتمعات المحلية في التعبئة ضد الشيوعية. والضباط في أفضل الحالات مؤهّلون لحل المسألة الزراعية، ما يجهض احتمالات أن تتوسع الشيوعية باسم مظالم الفلاحين، أو الانزلاق إلى الثورات الاجتماعية وقيام تحالفات مع القوى الشيوعية بسبب التخلف والفقر وعدم حل المسألة الزراعية.

وكانت الإدارة الأميركية في تلك المرحلة تميل إلى تأييد إصلاح زراعي. وطمحت إلى قيام أنظمة تحديثية معادية للشيوعية، ولا بأس أن تكون مستقلة أيضًا عن الإنكليز والفرنسيين. وظل العائق المركزي لتحالف أنظمة الضباط من الشيشكلي وحتى عبد الناصر مع الولايات المتحدة هو تحالفاتها الأخرى إبان الحرب الباردة ضد السوفيات (نموذج حلف بغداد)، وموقف إسرائيل السلبي من دعم أنظمة مثل نظام عبد الناصر في جهده التحديثي وأيضًا في تسلّحه، وموقف الولايات المتحدة والدول الغربية من القضية الفلسطينية في تلك المرحلة.

كانت الولايات المتحدة مهتمة بتحديث مصر في مواجهة خطر نشوء الشيوعية في الشرق، بسبب تخلف العلاقات الزراعية فيها ونقمة الفلاحين، كما جرى في الصين وبلدان آسيوية أخرى. وآمنت بقدرة الجيش على القيام بدور يجهض تكرار ما جرى في الصين. لذلك، اهتمت الإدارة الأميركية بمسألة الإصلاح الزراعي اهتمامًا أكيدًا، وأعدت مسودات مخططات لهذا الإصلاح الزراعي، منها كراس صدر عن الخارجية الأميركية في شباط/ فبراير 1952 بعنوان **الإصلاح الزراعي: تحد عالمي**[46]. (كان الشيشكلي أول من حاول أن يطبق برنامجًا للإصلاح الزراعي في أوائل عام 1952 قبل عبد الناصر، ولكن بصفة جزئية وبنجاح محدود). ويبدو أنّ خبراء وزارة الخارجية درسوا أيضًا التجربة التركية، إذ جرى فيها إصلاح زراعي مبكر عام 1945 من دون خطوات باتجاه الشيوعية[47]. وفي آب/ أغسطس 1952، أرسلت وزارة الخارجية برقية إلى السفارة في القاهرة تُعلم القيادة الجديدة أنّ أميركا مستعدة لدعم الإصلاح الزراعي. ووجد باحثون شواهد على موقف أميركي ضد دعوة محمد نجيب للديمقراطية التعددية (على الرغم من دوافعه الانتهازية بعد فشله في التفرد بالسلطة)، لأنها تتضمن مخاطر غير محسوبة، فالتعامل مع مجموعة منظمة من الضباط أسهل[48] من التعامل مع برلمانات منتخبة.

وكانت قد نشأت علاقات بين بعض الضباط وكيرمت روزفلت، مبعوث الاستخبارات الأميركية إلى المنطقة العربية، ومنها إيران وسورية ومصر. وبدأ روزفلت عقد لقاءات بالضباط الأحرار قبل حدوث الانقلاب، ووضع برنامجًا لتدريب خمسين ضابطًا مصريًا، شارك ستة منهم في تدبير الانقلاب[49]. أمّا مسألة عِلم السفارة الأميركية بموعد الانقلاب فقد نشر حوله ما يكفي.

وفي خضم الحرب البادرة أصبح السوفيات الرافضون في تراثهم الأيديولوجي الانقلابات العسكرية يؤيدونها، إذا جاءت بأنظمة تتحالف معهم. وأصبحت هذه الأنظمة تسمى تقدمية أو سائرة في طريق التطور اللارأسمالي بتبني دورٍ رئيس للدولة في الاقتصاد

46 Hazem Kandil, *Soldiers, Spies, and Statesmen: Egypt's Road to Revolt* (London/ Brooklyn, NY: Verso, 2012), p. 25.

47 Lewis, p. 474.

48 Kandil, p. 26;
انظر أيضًا الموقف الأميركي من تكليف السنهوري بتشكيل الوزارة، وقبول الضباط الأحرار بهذا الموقف؛ بشارة، ثورة مصر، ج 1، ص 44.

49 Miles Copeland, *The Game of Nations: The Amorality of Power Politics* (New York: Simon and Schuster, 1970), pp. 51 - 53;
لا يقدم أحد دليلًا على أنّ عبد الناصر شارك في أي من هذه الاجتماعات قبل الثورة؛ كتب أحمد حمروش عن نشاط كيرمت روزفلت مع الملك فاروق، واستند إلى كتاب كوبلاند أعلاه في عرضه نشاطه في مصر. وعلى الرغم من أنّ روزفلت لم ينكر اتصاله بالضباط الأحرار، فإنه أكد عدم وجود دليل على حدوث اتصال مباشر مع عبد الناصر شخصيًا: "ولكنه لا يوجد دليل واحد على أنّ جمال عبد الناصر قد اتصل شخصيًا بكيرمت روزفلت قبل الحركة، ولو أنّ اتصالات بعض زملائه بالأميركيين قد جعلته يطلب من خالد محيي الدين عدم استخدام عبارة الاستعمار الأنجلو - أمريكي في منشورات الضباط الأحرار، والاكتفاء بذكر الاستعمار البريطاني وكان ذلك في شهر مارس [آذار] 1952، وذلك للتأييد الذي لمسه هؤلاء الزملاء من المسؤولين الأميركيين في المنطقة"، انظر: أحمد حمروش، **قصة ثورة 23 يوليو** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1977)، ص 187؛ ما كنا لنعتمد على كتاب كوبلاند وحده، لولا أنّ أحد المشاركين في الاجتماعات أكده في مذكراته، انظر أيضًا: حسين محمد أحمد حمودة، **أسرار حركة الضباط الأحرار والأخوان المسلون**، ط 2 (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1985)، ص 88 - 89، يقول حسين أحمد حمودة، الضابط الإخواني الذي شارك في لقاءات في بيت الملحق العسكري الأميركي مع عبد الناصر في الفترة الواقعة بين عامي 1950 و1952، إنها كانت في شأن علاقات الجيش المصري بالولايات المتحدة والخطر الشيوعي على الشرق الأوسط ومساندة الولايات المتحدة أيّ نهضة في مصر، لأنّ بقاء الوضع فيها على حاله ينذر بانتشار الشيوعية. وكان للضباط في رأيه مصلحة في منع الولايات المتحدة حدوث تدخل إنكليزي ضد حركتهم، وأنّ الولايات المتحدة ساندت الثورة وفتحت أبواب معاهدها العسكرية لتدريب ضباط الجيش المصري بالمئات فور قيام الثورة. واستكمل الضابط حمودة نفسه الدراسة في كلية الحرب العليا في الولايات المتحدة (المرجع نفسه، ص 90). كما يذكر أنّ عبد الناصر ناهض فكرة التحالف الإسلامي ضد الاتحاد السوفياتي (المرجع نفسه، ص 91)؛ كما روى أنور السادات أنّ السفير الأميركي عدّ إعلامه بموعد التحرك "لفتة طيبة منا"، و"بالفعل كان اتصالنا به بداية علاقة طيبة بيننا وبينه"، "وحتى عندما كان الإنجليز يبذلون كل جهدهم لمعرفة من هم رجال الثورة كان السفير الأمريكي قد دعانا إلى العشاء في بيته في السفارة فلبينا جميعًا دعوته.. أعضاء مجلس الثورة جميعًا".

والتحالف مع المعسكر الاشتراكي. وبعد نجاح انقلاب الضباط الأحرار عام 1952 في تغيير النظام في مصر، ولو بتضاد مع الشيوعيين، أصبح هؤلاء يؤيدون النهج الانقلابي، وأيّدوا انقلاب 14 تموز في العراق، وبمعنى ما شكلوا حزبه السياسي[50]. وقد استخدموه أيضًا في إدارة صراعهم مع القوميين داخل العراق وإقليميًا ضد النفوذ الناصري.

5. لا يقوم الضباط بانقلاب من أجل أن يحكم آخرون

وقعت قوى سياسية واجتماعية في البلدان العربية عدة مرات ضحية توهمها أنّ الضباط يقومون بانقلاب في خدمتها. وقد اتضح أنّ الضباط لا يقومون بالتخلي عن الحكم لمصلحة حزب سياسي إلّا نادرًا.

وما يجري غالبًا هو خلع الضباط الزي العسكري وارتداء ثياب مدنية، بحيث يتقلدون مناصب حكومية بوصفهم مدنيين. هذا ما فعله أتاتورك، إذ حرص على ألّا يبدو تحركه تمردًا عسكريًّا على أوامر السلطة، فبعد أن طلب منه وزير الحرب أن يعود إلى إسطنبول عام 1919، إذ تبيّن أنه يقوم بعكس تكليفه عند تعيينه مفتشًا عامًا للجيش التاسع، فقام بتنظيم ميليشيات المقاومة المسلحة بدلًا من حلها. خلع مصطفى كمال الزي العسكري خلال التحرك لكيلا يعصي الأوامر بصفته عسكريًّا، وطلب من زملائه فعل ذلك، ثمّ قام ببناء جيش جديد[51]. وهذا أمر مختلف تمامًا عما فعله حافظ الأسد ورفاقه، وجمال عبد الناصر ورفاقه بعد الوصول إلى الحكم، مع أنّ النتيجة تبدو واحدة، وهي اللباس المدني لعسكريين.

لا تحوّل الثياب المدنية الحكم إلى مدني فعلًا. فهو يحكم غالبًا بلغة الأوامر التي تصبح قوانين، كما لا يقبل وجود أي معارضة، إذ يعدّ أي اعتراض عليه موقفًا من الوطن والدولة. وهذا أصل تخوين المعارضات هذا النوع من الأنظمة. فهي بموجب العقلية العسكرية ليست معارضة حزب خارج السلطة لحزب آخر في السلطة، فالعسكر ليسوا حزبًا من الأحزاب، ولذلك تعدّ معارضتهم موقفًا عدائيًّا ضد الدولة والوطن. هذا إدراك العسكر الذاتي حتى بعد أن يرتدي لباسًا مدنيًّا.

تتكرر هذه الإشكالية في حالة القوى التي لا تحكم بوصفها أحزابًا تملك برامج نابعة من فكر معيّن، في مقابل أحزاب أخرى لها برامج مختلفة. فمن يحكم باسم حركات التحرر حتى بعد أن انتهى دورها في تحرير البلاد من المستعمر، ومن يحكم باسم الجيش، أو باسم الدين، غالبًا ما يميل إلى نشر فهم لأي اختلاف معه على أنه موقف يتجاوز الاختلاف مع سياسته ومواقفه إلى خصومةٍ مع الوطن أو الدين. وفي هذا يلتقي التخوين والتكفير.

> غالبًا ما لا يؤدي خلع الحكام الثياب العسكرية عند تولّي الحكم إلى تمدين العسكر، بل إلى عسكرة السياسة

وغالبًا ما لا يؤدي خلع الحكام الثياب العسكرية عند تولّي الحكم إلى تمدين العسكر، بل إلى عسكرة السياسة. إذا أخذنا مثلًا حالة قام فيها الحزب بانقلاب عسكري كما في حالة البعث السوري، نجد أنّ الحزب نفسه تعسكر تدريجيًّا. وجرى ذلك في البداية عبر "الحرس القومي"، ثمّ عبر إخضاع الترفيع في مراتب العضوية من نصير إلى عضو عامل لشرط الخضوع لدورة عسكرية سُمِّيت دورات العمل الفدائي، ثمّ دورة ممارسة قتالية على الجبهة. وتوقفت هذه العسكرة خلال السبعينيات، ثمّ عادت في عام 1980 من خلال تشكيل الفصائل المسلّحة في المنظمات الشعبية والحزب، وعسكرة منظمة الشبيبة وفقًا لمنهج فاشي. وأدى ذلك إلى تحكّم نخب اجتماعية سياسية تعدّ الجيش وسيلتها الرئيسة للحراك الاجتماعي، بمعنى الصعود في السلم الاجتماعي. وكانت هذه حال الأطراف المهمشة والفقيرة والأقليات الدينية، وكان الجيش هو المسار الذي يمكن أن يسلكه شاب من أسرة في هوامش البلاد لتأمين وظيفة وللتقدم اجتماعيًّا من حيث المنزلة. وكان الجيش في مرحلة الانتداب فتح أبوابه لهذه الفئات. ولا ينبغي أن ننسى أنّ التمثيل النسبي المرتفع للمتحدّرين من هذه الفئات لم يغيّر حقيقة أنّ الجيش هو التنظيم الأقوى والأكثر حداثة في دولة ما بعد الاستقلال. لكنّ استئثار حزب البعث بالحكم وتقييد الحريات، بما في ذلك حرية التعبير والتنظيم السياسي وغيرها، أدّيا في النهاية إلى اعتماد الحزب على الأمن وبيئته الاجتماعية التي تؤمّن له القوى البشرية، وتقليص قدرة الفئات الاجتماعية والسياسية الأخرى

50 إلى درجة أنّ الشيوعيين تبنوا لقب "الزعيم الأوحد" في وصف قاسم، ونشروه على أوسع نطاق بحسب حنا بطاطو. ولا شك في أنهم بذلك رفعوا قاسم في مقابل عارف وعبد الناصر، انظر: بطاطو، ص 119.

51 Lewis, p. 248.

على التأثير سياسيًا. وأسهم ذلك في زيادة قوة الولاءات الاجتماعية التي يعتمد عليها الأمن، ومنها الروابط الطائفية العلوية في حالة سورية. لكنّ الأثر الأهم كان سيطرة الضباط على حزب البعث، ثمّ على السلطة عامة بعد معارك مفصلية حُسمت في داخل الجيش وفي داخل الحزب[52].

ثمّة حالات استثنائية لتخلي الضباط عن السلطة لمصلحة قوى مدنية بعد انقلاب؛ ومنها انقلاب البرتغال 25 أبريل/ نيسان 1974 ضد نظام استادو نوفو الفاشي وديكتاتورية سيليزار التي باشرت في عهد كريتنو إصلاحات سياسية منذ عام 1969 تخلّت عنها عام 1973. وترافق الانقلاب العسكري الذي قامت به "حركة القوات المسلحة" بثورة شعبية. ومن الجدير بالذكر أنّ قيادة الجيش تحركت بفعل ضغط حركة صغار الضباط الثوريين. وشهدت صراعات بين اليمين واليسار، وداخل اليسار بين شيوعيين واشتراكيين، حتى انتهى الأمر إلى انتخابات بحسب دستور جديد وتسليم السلطة لنظام ديمقراطي منتخب عام 1976. ولم يحقق الضباط الذين خاضوا الانتخابات نتائج مرضية في الانتخابات.

كان العامل الحاسم في هذه الحالة تطلّع المجتمع المدني والسياسي في البرتغال والأحزاب والنقابات، وقسم كبير من الجيش، إلى نظام ديمقراطي في بيئة البرتغال الأوروبية. ولدينا من المنطقة العربية انقلاب الفريق عبد الرحمن سوار الذهب بعد انتفاضة أبريل 1985. وتبين أنّ انقلابه جرى بالتنسيق مع قادة الانتفاضة والأحزاب. كما سبقه أيضًا ضغط من ضباط أكثر تسييسًا برتب أدنى تفاعلوا مع الاحتجاج الشعبي. وتخلى عن الحكم لمصلحة السياسيين المنتخبين رئيس الوزراء الصادق المهدي، وأحمد الميرغني رئيس مجلس السيادة، وذلك بعد أن رقى نفسه إلى رتبة مشير. واحتفي به في الرأي العام العربي لهذا السبب. ما لبث أن انقلب التيار الإسلامي على العملية الديمقراطية، مستعينًا بضباط من الجيش، معتقدًا أنهم ينقلبون لمصلحته حتى تبين له أنّ الجيش لن يتخلى عن السلطة لأحد، وأنّ عمر البشير سوف يحكم بزي عسكري أو من دونه. ودفع التيار الإسلامي ثمن هذا الأمر. هذا الانقلاب الأخير هو القاعدة؛ فبعد تجاوز استثناء سوار الذهب كأنه زلة عابرة من زلات التاريخ، عاد الانقلاب إلى قاعدته سالمًا.

ومؤخرًا في عام 2011، بدا تحرك وزير الدفاع المشير طنطاوي ورئيس أركانه حافظ عنان والمجلس الأعلى للقوات المسلحة وضغطهم على مبارك للاستقالة انقلابًا من هذا النوع. فقد مكث المجلس العسكري في الحكم إلى حين تسليمه لسلطة منتخبة. فهل كان من نمط انقلاب البرتغال نفسه؟ من الواضح في البرتغال أنّ الجيش بدأ الثورة وتبعه الشعب، أمّا في مصر فقد خرج الشعب إلى الشارع، وتحرّك الجيش بأمر من رئيس الجمهورية. وثمّة تقديرات مختلفة لدوافع تحييده نفسه في مرحلة ما (بعد ما سمي "موقعة الجمل") بين النظام والشعب. وبلا شك مرت لحظات أدرك فيها الجيش قوة المطلب الديمقراطي، ولاحت له فكرة التخلص من مبارك وعملية التوريث لابنه. ولكن حتى في هذه اللحظات كان جل ما أراده إنقاذ امتيازاته التي رسختها الصفقة التاريخية في عهد مبارك. ولكنّ قدرة الجيش على فرض إرادته كانت متعلقة بحركة الشارع مصدر الشرعية في تلك الأيام، أي بالمجتمع المدني المصري ومدى إصراره على البرنامج الديمقراطي، وتحقيق الوحدة على أسسه الديمقراطية، والاختلاف على غيرها تحت سقفها.

> حين تسنح الفرصة، يعود الجيش فيستغل عدم قدرة القوى السياسية على الاختلاف تحت سقف مؤسسات منتخبة ديمقراطيًا، ومحاولات عدد منها كسبه لصفّها ضد أخرى

وحين سنحت الفرصة، عاد الجيش واستغل عدم قدرة القوى السياسية على الاختلاف تحت سقف مؤسسات منتخبة ديمقراطيًا، ومحاولات عدد منها كسبه لصفّها ضد أخرى. وفي الحقيقة استغلها جميعًا ليغدو المؤسسة المجمَع عليها من القوى السياسية غير المتفقة على أي شيء آخر. في تلك الأيام العصيبة التي مرت بها مصر بعد انتخاب رئيسٍ للجمهورية عام 2012 بدا الجيش الثابتَ الوحيد بين قوى سياسية، متغيرة وغير قادرة على الاتفاق، وجميعها تلجأ إليه ليكون إلى جانبها. وقام بخطوته بعد أن حرّك الجماهير كي تطالبه بذلك.

وفي رأيي فإنّ الانقلاب المصري "يوليو 2013" الذي كان نقطة تحول في تاريخ الثورة العربية من أجل الديمقراطية، يشبه انقلاب أوغستو بينوشيه، أي انقلاب جيش النظام على العملية السياسية، أكثر مما يشبه الانقلابات الراديكالية. جاء انقلاب بينوشيه على زعيم منتخب هو سلفادور أليندي الذي عيّنه الأخير عام 1973 قائدًا عامًا للقوات المسلحة بعد أن كان رئيسًا للأركان منذ 1972. وقد عيّنه

52 انظر: بشارة، **سورية: درب الآلام نحو الحرية**.

يوم 23 آب/ أغسطس وانقلب عليه يوم 11 أيلول/ سبتمبر[53]. ومن الواضح أنّ الانقلاب على حكومة الاتحاد الاشتراكي الشعبي ما كان لينجح لولا دعم الإدارة الأميركية ومخابراتها، ولم يكن ليصمد في الحكم من دون هذا الدعم. وقد نفذ بينوشيه سياسات نيوليبرالية، ورفع الحماية عن الإنتاج المحلي، ومنع النقابات وأوقف الدعم على السلع، وخفض مصروفات الحكومة بخصخصة الخدمات الاجتماعية. وخلال التسعينيات كانت تشيلي بحسب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أفضلَ اقتصاد في أميركا اللاتينية، أو ما عُرِف بمعجزة تشيلي (ونحن لا نرى وجهًا للشبه بين الاقتصاد المصري ومشاكله البنيوية واقتصاد تشيلي، ولا نتوقع معجزة اقتصادية من عبد الفتاح السيسي).

إنّه انقلاب النظام القديم على العملية السياسية التي تتجه نحو تغييره، في محاولة للحفاظ على امتيازاته من جهة، وعلى النظام الحاكم الذي صمد بعد أن قُطع رأسه من جهة أخرى. ليس هذا تحركَ ضباط صغار يسعون إلى الحكم ويجرون تجارب على نظام الحكم الأفضل، وينتقلون من اليسار إلى اليمين، ومن اليمين إلى اليسار وينفذون إصلاحًا زراعيًا ويعممون التعليم، بل هو انقلاب قيادات الجيش العليا ومؤسسة الجيش. إنه انقلاب بالمعنى الضيق للمصطلح، انقلاب من داخل النظام للحفاظ على النظام ممن يراه الجيش تهديدًا له، وليس من نوع الانقلابات التي تتحول إلى إقامة نظام جديد، فتطلق على نفسها غالبًا تسمية ثورة: ثورة 23 يوليو، وثورة 14 تموز... إلخ.

يتميز هذا النوع من الانقلابات بالاستقرار للأسف. فلا مجموعة أو شلة، أو أخوية ضباط هنا، بل الجيش النظامي ذاته؛ ولا تدور بعد الانقلاب صراعات الضباط، فالهرمية التراتبية واضحة تمامًا، وقائد الجيش يصبح رئيسًا. وجلُّ ما يمكنه أن يحققه إجراءات اقتصادية اجتماعية لا تجرؤ حكومة منتخبة على القيام بها وعيناها على الرأي العام ونتائج الاستفتاءات والشعبية. ولذلك حققت تشيلي في مرحلة بينوشيه استقرارًا ملحوظًا، ونموًا اقتصاديًا، واستمر الحكم لفترة زمنية طويلة نسبيًا وانتهى بانفتاح بالتدريج وإتاحة المجال للأحزاب والنقابات للعمل، واستفتاءات قادت إلى تحول ديمقراطي. وقد لا يكون هذا ممكنًا في مصر. فقد لا يتسم انقلاب السيسي بصراعات الضباط الداخلية، ولكنه لا يبدو قادرًا على تحقيق استقرار اقتصادي اجتماعي.

الجيش مؤسسة تعمل على وفق مصالحها. وهي تميل إلى تصوير مصالحها في مراحل الانتقال كأنها مصالح وطنية عامة، كما لا تعمل هذه المؤسسة بموجب نظام أفكار. إنها مؤسسة منظمة أعلى من حزب أو حركة تحمل أفكارًا، فهل يجب عدّها في مرحلة التحول الديمقراطي قوة داخلية؟ أم سيبقى النظر إليها مؤسسة تدافع عن حدود الوطن؟ على دروس الانتقال الديمقراطي أن تتعظ بالانقلاب العسكري الأخير في مصر.

من ناحية أخرى، ثبت في تركيا كما في مصر أنّ الانقلاب يحتاج إلى التحالف مع قوى مدنية وسياسية لكي يتمكن من فرض نفسه على المجتمع. فهو يفشل من دونها، وهذا ما وقع في تركيا إذ فشل الانقلاب، لا سيما أنّ انقسامًا وقع بين مؤيدي الديمقراطية ومؤيدي الانقلاب. فلم يجد الانقلاب التركي قوى مدنية حليفة. أمّا في مصر، فحين انقسم المجتمع بين مؤيدي حزب سياسي بعينه (مثل الإخوان المسلمين) ومعارضيهم (وليس بين الديمقراطية ومؤيديها) فقد نجح العسكر، وبموجب هذا الفرز وجد الانقلابيون حلفاء كثيرين يساندونهم من منطلقات ودوافع مختلفة، ضد الإخوان أو أي حركة سياسية أخرى تقسم المجتمع "إما معي وإما ضدي".

المراجع

العربية

اينالجيك، خليل. **تاريخ الدولة العثمانيّة: من النشوء إلى الانحدار.** ترجمة د. محمد م. الأرناؤوط. بيروت: دار المدار الإسلامي، 2002.

بشارة، عزمي. **ثورة مصر**، مج 1، **من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير.** بيروت/ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

_____. **سورية درب الآلام نحو الحرية: محاولة في التاريخ الراهن.** بيروت/ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

بطاطو، حنا. **العراق، الكتاب الثالث، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار.** ترجمة عفيف الرزاز. ط 2. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1999.

جمهورية أفلاطون. ترجمة فؤاد زكريا. القاهرة: المؤسسة العربية للتأليف والنشر، دار الكتاب العربي، د.ت.

الحافظ، ياسين. **الأعمال الكاملة لياسين الحافظ، حول بعض قضايا الثورة العربية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

53 في السابقة السورية وقع الأمر نفسه، إذ عيّن شكري القوتلي حسني الزعيم قائدًا للجيش بعد أن كان مديرًا للشرطة لينقلب عليه الزعيم بعد عدة شهور.

الحصري، ساطع. **البلاد العربية والدولة العثمانية.** بيروت: دار العلم للملايين، 1960.

حمروش، أحمد. **قصة ثورة 23 يوليو.** بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1977.

خدوري، مجيد. **العراق الجمهوري.** بيروت: الدار المتحدة للنشر، 1974.

دافيس، أريك. **مذكرات دولة: السياسة الجماعية والتاريخ والهوية الجماعية في العراق الحديث.** ترجمة حاتم عبد الهادي. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2008.

الشرباتي، أحمد (وزير الدفاع). الجلسة الثانية في 28 آب/ أغسطس 1948، في: **الجريدة الرسمية** (دمشق) (4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1948).

العارف، عارف. **النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود، 1947 - 1952.** ج 2. صيدا: المكتبة العصرية، 1956.

عبد الله، أحمد (محرر). **الجيش والديمقراطية في مصر.** القاهرة: سينا للنشر، 1990.

عبد الملك، أنور. **المجتمع المصري والجيش (1952-1973).** ط 2. القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2005.

العظمة، عزيز. **قسطنطين زريق: عربي للقرن العشرين.** بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003.

الكيالي، نزار. **دراسة في تاريخ سورية السياسي المعاصر، 1920 - 1950.** دمشق: دار طلاس، 1997.

نزار، خالد. **الجيش الجزائري في مواجهة التضليل: محاكمات باريس.** ترجمة د. خليل أحمد خليل وألبير فرحات. الجزائر/ بيروت: أنيب/ الفارابي، 2003.

ولد أباه، السيد وآخرون. **موريتانيا: الثقافة والدولة والمجتمع.** ط 2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

الأجنبية

Churchill, Winston. *A History of English Speaking Peoples.* Dodd, Mead & Company, 1956.

Copeland, Miles. *The Game of Nations: The Amorality of Power Politics.* New York: Simon and Schuster, 1970.

Finer, Samuel E. *The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics*, with a New Introduction by Jay Stanley. New Brunswick, NJ: Transaction, 2002.

Huntington, Samuel. *Political Order in Changing Societies*. New Haven: Yale Univ. Press, 2006.

Janowitz, Morris. *The Military in the Political Development of New Nations.* Chicago: Univ. of Chicago Press, 1964.

Kandil, Hazem. *Soldiers, Spies, and Statesmen: Egypt's Road to Revolt*. London/ Brooklyn, NY: Verso, 2012.

Lewis, Bernard. *The Emergence of Modern Turkey*. 3rd ed. Oxoford & NY: Oxford Univ. Press 2003.

Tarbush, Mohammad A. *The Role of the Military in Politics: A Case Study of Iraq to 1941*. London: Keagan Paul, 1982.